



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

التقرير السنوي

٢٠٠٨

تقرير حول الأنشطة التي قامت بها المؤسسة

في الفترة ما بين ٢٠٠٨/١/١ و ٢٠٠٨/١٢/٣١



المحتويات

٥	المقدمة
٧	الوحدة القانونية
٧	توطئة
٨	الحالات والقضايا
٩	تقديم الإرشاد القانوني والحقوقى
١٠	الشكاوى المحلية
١١	إجراءات المحاكم
١٢	الإنجازات في عمل الوحدة
١٣	المتابعة القانونية للمعتقلين السياسيين في سجون السلطة
١٥	المعيقات والتوصيات
١٧	وحدة التوثيق والدراسات
١٧	توطئة
١٧	زيارات مراكز التوقيف والتحقيق والسجون لدى سلطات الإحتلال الإسرائيلي
١٨	صعوبات تواجه المحامون في الزيارات
١٩	زيارات سجون السلطة
١٩	إحصائيات و قوائم
٢٠	توفير المعلومات واستخدامها
٢٠	مشروع الأسيرات
٢١	التوصيات
٢٣	وحدة الضغط والمناصرة
٢٣	توطئة
٢٣	التشبيك
٢٣	• شبكة المنظمات

٢٤	• الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
٢٤	• الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين
٢٤	• الحملة الشعبية ضد الجدار
٢٤	• التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر
٢٥	الإنتلافات المحلية
٢٦	وفود دولية
٢٦	الضغط والمناصرة
٢٩	الإعلام
٣٠	الحملات
٣١	جولات خارجية

٣٣ وحدة التوعية والتدريب

٣٣	توطئة
٣٣	إعرف حقوقك
٣٤	• اللقاءات الجماهيرية
٣٤	• أنشطة توعوية متفرقة
٣٥	تدريب المحامين
٣٦	الضمان

٣٩ الوحدة الإدارية والمالية

٣٩	توطئة
٣٩	الرقابة والتقييم
٤٠	تطوير القدرات
٤٠	تطوير الموارد للمؤسسة وضمان الإستمرارية

٤٣ الملاحق

مقدمة:

تعرض مؤسسة الضمير في هذا التقرير نتائج عملها خلال العام المنصرم بناء على تقييم وتحليل نتائج الاهداف والمخرجات التي حددتها لذاتها في الخطة السنوية. وتم التقييم بناء على عمل كل من الوحدات الخمس التي تعمل من خلالها الضمير وهي: الوحدة القانونية، وحدة التوثيق والدراسات، وحدة الضغط والمناصرة، وحدة التوعية والتدريب والوحدة الإدارية.

إن عمل الوحدات المختلفة مترابط ومتشابك وكل وحدة تساهم في تنفيذ وتحقيق الأهداف التي رسمتها المؤسسة، علما ان هناك بعض الأنشطة والمخرجات الخاصة بكل وحدة على حدة. وسنعرض فيما يلي عمل كل وحدة ونبرز الانجازات والنتائج المتوقعة بناء على الخطة، مع التركيز أيضا على الصعوبات والعقبات التي واجهت العمل وذكر بعض التدابير التي سيتم طرحها لتجاوز هذه العقبات.

واصلت الضمير عملها خلال العام ٢٠٠٨ ضمن الاهداف الرئيسية التي حددتها لذاتها والتي انصبت بمجملها حول موضوع المعتقلين الفلسطينيين السياسيين المحتجزين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو المعتقلين في سجون السلطة الفلسطينية، وموضوع الحقوق السياسية والمدنية في المجتمع الفلسطيني. وركزت كافة الأهداف على دعم ونصرة قضية المعتقلين والحقوق السياسية والمدنية، وعليه جاءت برامج المؤسسة وأنشطتها متسقة ومتكاملة مع عمل العديد من المؤسسات في هذا القطاع، وكان لنا مساهمة ذات أثر قوي في دعم هذه القضايا.

هذا التقرير يعكس بصورة جلية التطور المتواصل للمؤسسة في السنوات الأخيرة ومكانتها في مجال حقوق الإنسان عامة وقضايا المعتقلين الفلسطينيين السياسيين خاصة، على الصعيد المحلي والدولي. وهذا التطور نابع من عمق انتماء وإيمان المؤسسة برؤيتها ورسالتها، الأمر الذي ينعكس على أداء كافة الهيئات في المؤسسة.

تقدر المؤسسة الدور المتميز لمجلس إدارتها وطاقم عاملها لتحقيق هذه الإنجازات.

سحر فرانسيس

الوحدة القانونية



الوحدة القانونية:

كانت ولا زالت الوحدة القانونية عماد العمل في مؤسسة الضمير من خلال تقديم الخدمة القانونية المهنية بما يراعي المعايير الدولية الخاصة بالاعتقال والمحاكمات، وذلك ضمن سياسة المؤسسة في العمل على التصدي للانتهاكات التي يتعرض لها الاسرى الفلسطينيون وعائلاتهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عمليات الاعتقال واثناء المكوث في الاحتجاز. كما وتستهدف المؤسسة المعتقلين الفلسطينيين السياسيين الذين يعتقلوا من قبل السلطة الفلسطينية على خلفية انتمائهم السياسية.

تهدف الوحدة من خلال عملها الحد من الانتهاكات، التعذيب، العقوبات والمعاملة الحاطة بالكرامة التي يتعرض لها المعتقلين وذويهم في اللحظات الأولى للاعتقال وخلال كافة الإجراءات الأخرى، من نقل بين مراكز التوقيف والسجون أو التحقيق أو المحاكمات أمام القضاء العسكري. أحد أهم استراتيجيات العمل هي استنفاد كافة الإجراءات القانونية المتاحة محليا لمواجهة هذه الانتهاكات، كاستنفاد كافة الإجراءات القانونية خلال تمديدات التوقيف خاصة في مرحلة التحقيق وكذلك التوقيف حتى نهاية الإجراءات القانونية مع التركيز على تقديم استئنافات على هذه التمديدات كلما قضت الحاجة، وتقديم الاستئنافات والاعتراضات على الأحكام والعقوبات التي تفرض على المعتقلين، تقديم الشكاوى حول التعذيب والمعاملة السيئة والانتهاكات الأخرى، أيضا من خلال رصد الأسبقيات القضائية في المحاكم العسكرية أو المحاكم المدنية الإسرائيلية ذات العلاقة والتي قد تؤثر في مستوى الأحكام للقضايا التي تتابعها المؤسسة، وكذلك توفير الإرشاد القانوني والحقوقى للأسرى وعائلاتهم بهدف مساندتهم وتعزيز قدراتهم لمواجهة هذه الانتهاكات بحقهم.

حددت المؤسسة لذاتها متابعة ٣٥٠ حالة جديدة خلال العام، وتجدر الإشارة أنه في سنوات سابقة كانت المؤسسة تتجاوز دائما هذا الرقم بقدر ضعفين تقريبا نظرا لاستمرار حملات الاعتقال المكثفة من قبل سلطات الاحتلال وبعض الظروف الموضوعية كإغلاق بعض الجمعيات العاملة في مجال الأسرى. ولكن هذا العام وبالرغم من استمرار حملات الاعتقال إلا أن المؤسسة حاولت التحكم في عدد الحالات الجديدة التي تستلمها خاصة وأن وزارة شؤون الاسرى طورت وحدة قانونية لتوفير الخدمات القانونية للمعتقلين وأيضا نادي الأسير الفلسطيني طور وحدته القانونية، وهذا اتاح المجال للمؤسسة بخفض عدد الحالات التي تحتاج متابعة قانونية في المحاكم والتركيز أكثر على الشكاوى والرصد والتوثيق من خلال الزيارات.

استلمت المؤسسة ٣٠٨ حالة جديدة خلال العام : ٢٥٥ حالة طلبت المساعدة القانونية و ٣٢ حالة طلبت تقديم شكاوى حول انتهاكات محددة و ٢١ حالة طلبت زيارات في السجون. من بين هذه الحالات تمت متابعة ٦٩ حالة شبل ما دون الثامنة عشرة و ١٧ حالة أسيرة.

أما القضايا القانونية التي تابعتها المؤسسة خلال العام للحالات الجديدة وحالات قديمة تم استلامها في السابق، بلغ ٥٥١ قضية - ولا يشمل قضايا قد فتحت في سنوات سابقة واستمر العمل عليها خلال ٢٠٠٨ وعددها ١٧٢ قضية - توزعت هذه القضايا كما يلي:

العدد	نوع القضايا
١٢٠	توقيف
٨٤	تحقيق
١٢٦	إجراءات محاكمة
١١٨	اعتقال إداري
٧	استئنافات على الحكم
١٠	التماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية
٣٥	شكاوى
٢١	زيارات
٦	حالات مرضية
١	محكمة ثلث المدة
١	التماس للمحكمة المركزية



تقديم الإرشاد القانوني والحقوقي:

قامت الوحدة باستقبال ١٧٥ حالة طلبت الإرشاد الحقوقي فقط، ولم نضم بمتابعة هذه الحالات من الناحية القانونية، وقد تركزت احتياجات الأهل حول معرفة مكان الاعتقال والإجراءات التي تتخذ من قبل السلطات المختصة والوضع القانوني للشخص المعتقل والحقوق التي تتوفر للعائلة والمعتقل خلال مدة المحاكمة والسجن. وكانت المؤسسة وضعت في خطتها إمكانية توفير هذه الخدمة لـ ١٤٠ عائلة، هذا الإرتفاع الدائم في عدد المتوجهين للمؤسسة لطلب المعلومات يعبر عن ثقة المنتفعين وحاجتهم لمثل هذه الخدمة.

كما وقدم محامو المؤسسة الإرشاد القانوني لـ ١١ أسرة حول التهم الموجهة لأبنائهم في لوائح الاتهام ومستوى العقوبات المتوقع في حالات شبيهة، كانت المؤسسة حددت توفير هذه الخدمة لـ ٢٠ حالة، هذا الرقم يعكس عدد الحالات التي توجهت لمكتب المؤسسة، هناك حالات يقوم المحامون بتوفير هذه الخدمة لها في المحاكم العسكرية ذاتها ولا يتم رصدتها من قبلهم لضيق الوقت.

الشكاوى المحلية:

أما على صعيد الشكاوى فكان للوحدة إنجاز ملحوظ هذا العام كما ونوعا، قدمت الوحدة ٣٥ شكوى محلية (٣٢ لحالات جديدة و٣ لحالات قديمة)، علما أن الهدف كان تقديم ٢٠ شكوى محلية. والجدول التالي يوضح توزيع الشكاوى بموجب الموضوع المستهدف ونتائجها:

موضوع الشكاوى	العدد	النتائج
منع زيارة الأهل للمعتقلين.	١٧	١٤ حصلوا على تصاريح منهم من كان ممنوعا لمدة ٦ سنوات، البقية لا يوجد رد خلال العام.
منع معتقل سابق من السفر خارج الارض المحتلة.	٣	تم رفض التعاطي مع الشكاوى بحجة تغيير إجراءات متابعة هذا النوع من الشكاوى من قبل المستشار القانوني للارض المحتلة.
تعذيب وانتهاكات أخرى.	٤	قضية واحدة تم فتح تحقيق في حيثياتها والبقية لم نتلق ردا عليها خلال العام.
مصادرة ممتلكات خلال عملية الاعتقال.	٣	جميعها قيد المتابعة.
شكاوى عامة حول انتهاكات بحق المحامين في السجون ومراكز التوقيف.	٨	٢ رد إيجابي، ٢ رفض، والبقية لم نتلق ردودا حتى نهاية العام.

إن نتائج متابعة الشكاوى أعلاه تعكس الإجراءات التعسفية التي يعاني منها الأسرى وعائلاتهم خلال مرحلة الاعتقال، ارتفاع نسبة النجاح في قضايا منع الأهل من زيارات المعتقلين يؤكد على هذه النتيجة خاصة وأن هذه القضايا تنتهي عادة قبل اللجوء إلى القضاء، مما يعني أن سلطات الاحتلال لا تملك المسوغات القانونية الكافية لمنع الأهل من الزيارات. أما على صعيد التعذيب مثلا، صحيح أن عدد القضايا التي رفعت كان قليلا ولكن عدم الحصول على أية نتيجة لصالح المعتقلين خلال العام يؤكد على سياسة سلطات الاحتلال بعدم إجراء تحقيقات جديّة في هذا النوع من الشكاوى وعدم الرغبة في ملاحقة جرائم التعذيب، وتجدر الإشارة أن الإحصائيات لدى مؤسسات أخرى تشير " أن التحقيقات والملاحقة من قبل سلطات الاحتلال في حالات التعذيب تكاد تكون شبه معدومة " (اقتباس من تقرير الائتلاف)

هذه النتائج تؤكد ضرورة رصد وتوثيق هذه الانتهاكات وكذلك توثيق التقاعس من قبل سلطات الاحتلال، مما يعني ضرورة الالتزام برفع الشكاوى على الصعيد الدولي ومواصلة الضغط خاصة من جانب اللجنة الدولية الخاصة بالتعذيب لوقف هذه الممارسات والانتهاكات من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

إجراءات المحاكمات:

أما على صعيد المتابعات القانونية أمام مختلف المحاكم العسكرية والمدنية ذات العلاقة، فهذا الجانب مازال يستنفذ القدر الأكبر من جهد طاقم محامي المؤسسة ومن الواضح أن المحامين يضطرون للعمل تحت ضغط كبير ويبدلون قصارى جهدهم لتوفير الخدمة القانونية المتميزة لكافة المنتفعين الذين يتوجهون للمؤسسة.

خلال العام المنصرم حاولت الضمير وفي عدة فرص طرح موضوع المرافعات أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية والإشكاليات القانونية المرافقة وأبعادها على المعتقلين مثل مستوى العقوبات التي تفرض قياساً بالمخالفات والتهم التي توجه للمعتقلين، طبيعة التهم التي توجه لهم ومدى صلاحية الاحتلال بتجريم هذه الأفعال بموجب القانون الدولي، الإجراءات القانونية المتبعة أمام المحاكم ومدى التزامها بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. طرحت هذه القضايا للنقاش مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجال المعتقلين الفلسطينيين ومع الأطر المختلفة كالهيئة العليا لشؤون الأسرى ووزارة شؤون الأسرى لدى السلطة الفلسطينية. جاء هذا على خلفية التغيرات التي حصلت على سياسة وتوجهات النيابة العسكرية الإسرائيلية من ناحية رفع مستوى العقوبات، واتخذت بعض الإجراءات أحياناً كتعليق المرافعات أمام المحاكم العسكرية أو عدم الخوض في صفقات ادعاء لإغلاق الملفات، ولكن لم يكن هناك قرار جوهري بوضع استراتيجية متكاملة وآليات واضحة لمواجهة هذه المشاكل أمام المحاكم العسكرية، استراتيجية جماعية يلتزم بها كافة المؤسسات والمحامين العاملين أمام المحاكم العسكرية. وعليه ستتابع الضمير بذل الجهود في هذا المضمار أيضاً في العام المقبل نظراً لضرورة توحيد الرؤية واستراتيجيات العمل من أجل التصدي للانتهاكات والخروقات في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. فمؤسسة الضمير تؤمن أنه حتى ولو تبنت المحاكم العسكرية الإسرائيلية كافة المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، لن توفر هذه المحاكم العدالة للمعتقلين الفلسطينيين لأن الإشكال الرئيسي يكمن في طبيعة ودور هذه المحاكم المرتبطة كلياً بالاحتلال وأهدافه، وما هي إلا أداة أخرى من أدوات الاحتلال التي يستخدمها بهدف قمع وتدمير المجتمع الفلسطيني وكسر روح المقاومة للاحتلال.

أما على الصعيد العملي فقد قام محامو المؤسسة بمتابعة (١٤٣٧) جلسة محكمة توزعت بين جلسات تمديد توقيف، إجراءات محاكمة، تثبيت أوامر اعتقال إداري واستئنافات على هذه القرارات، استئنافات على تمديد التوقيف أو على الأحكام، التماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية واستئنافات تقدمت بها النيابة العسكرية.

أما الإنجازات التي حققها المحامون فكانت كالتالي:

٢٨ معتقلا تم الإفراج عنهم بشروط، ٤ معتقلين تم الإفراج عنهم قبل تقديم لوائح اتهام، وفي ٦١ جلسة تمديد توقيف قرر القضاة تمديد المعتقلين لفترات اقل من المدة التي طلبتها النيابة العسكرية أو الشرطة. وبالمقارنة مع العام المنصرم نلحظ ارتفاعا في نسبة النجاح نتيجة لتدخلنا القانوني، حيث نجحنا بإطلاق سراح ١٥ معتقلا في العام ٢٠٠٧ وخفض فترة تمديد التوقيف في ٤٤ جلسة.

٦ معتقلين قام القضاة بإلغاء اوامر الاعتقال الإداري بحقهم وافرج عنهم (٤ في العام ٢٠٠٧)، و٦ آخرين تم تقصير أوامرهم شرط الا تجدد مرة اخرى (٦ في العام ٢٠٠٧)، و١٥ معتقل آخر قصرت أوامر اعتقالهم دون شروط (١٦ في العام ٢٠٠٧)، و٦ معتقلين آخرين قام القضاة بتثبيت أوامر الاعتقال بحقهم ولكن شرط ألا يكون تجديد لاوامر الاعتقال إلا إذا توفرت مواد سرية جديدة ومعتقل واحد ألغي أمر الاعتقال الإداري وقدمت ضده لائحة اتهام.

الالتماسات التي قدمت للمحكمة العليا كانت جميعها تتعلق بقضايا الاعتقال الإداري، من أصل ١٠ التماسات حققنا إنجازا في ٦ قضايا (٦٠٪)، ٤ كان هناك اتفاق بتمديد الأمر لمرة واحدة ومن ثم الإفراج عن المعتقل وفي قضيتين تم الاتفاق على عدم تجديد أمر الاعتقال. وهنا أيضا نلحظ تطورا عن العام الماضي ٢٠٠٧ حيث قدمنا ١٢ التماسا للمحكمة العليا وكانت الانجازات في ٦ التماسات (٥٠٪).

٨٦ قضية إجراءات محاكمة انتهى العمل عليها خلال العام، ٥٣ معتقل تم إنهاء ملفاتهم من خلال صفقات ادعاء و٣٣ آخرين انتهت ملفاتهم بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية وحكموا بعد مراقبة، ٣١ قضية منها كان الحكم أقل مما طلبت النيابة أي معدل نجاح ٣٦٪. بينما في العام ٢٠٠٧ نجحنا في خفض الحكم ل ١١ معتقلا بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية بحقهم من أصل ٨٩ معتقلا انتهى العمل على ملفاتهم خلال العام ٢٠٠٧، و٤ آخرين تم إطلاق سراحهم بعد الاكتفاء بمدة اعتقالهم حتى تاريخ صدور الحكم، اي كانت نسبة النجاح ١٦٪.

قامت النيابة العسكرية بتقديم استئنافات في ١٥ قضية تابعناها، ٩ منها حول قضايا اعتقال إداري، ٦ استئنافات قبلت من المحكمة وأبطل التقصير الجوهري لاوامر الاعتقال الإداري و٣ رفضت من المحكمة. ٣ استئنافات كانت حول إطلاق السراح بكفالة مالية قبل اثنان منها ورفض واحد، استئنافان حول تمديد التوقيف قبلا من المحكمة، استئناف واحد على مستوى العقوبة وأيضا قبل من المحكمة وارتفعت العقوبة من ٦ سنوات الى ١٣ عاما.

المتابعة للحالات المرضية كانت ايضا هذا العام من خلال الزيارات المتكررة، فبعد زيارة المعتقل المريض والحصول على ملفه الطبي من مصلحة السجون تتم استشارة طبيب لتحديد هل هناك قصور من قبل مصلحة السجون في توفير العلاج اللازم للحالة لتحديد امكانية التدخل القانوني، قمنا بمتابعة ٦ حالات مرضية اتضح من خلال الزيارات أنها بحاجة لمتابعة طبية وأن هناك قصور في متابعة مصلحة السجون وتم تقديم طلبات في بعض الحالات لإدخال أطباء متخصصين من خارج طاقم مصلحة السجون، وتجدر الإشارة أن في هذا المجال هناك تعاون دائم مع مؤسسة اطباء لحقوق الإنسان فغالبا ما يتم تزويدنا بالاستشارة الطبية من قبلهم.

بخصوص تنفيذ زيارات دورية لكافة الحالات التي ترد المؤسسة، قمنا بزيارة ١٧٥ حالة من اصل ٣٠٨ وهذا القصور نابع احيانا من عبء العمل على المحامين ومن منع تنفيذ الزيارات من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية أو جهاز المخابرات العامة في مراكز التحقيق، فهناك ١٦ زيارة لم تتم بسبب إعاقتها من قبل السلطات.

بانتهاء العام تم تحويل القضايا المفتوحة لاستكمال العمل عليها في العام ٢٠٠٩ وعددها ١٧٢ قضية توزعت كالتالي:

١٠٦ قضية إجراءات محاكمة.	٢٤ قضية اعتقال إداري.
٧ قضايا استئناف على الحكم.	٨ قضايا تحقيق. و ٦ قضايا توقيف.
٦ قضايا مرضية و ٦ قضايا شكاوى اخرى.	٨ قضايا زيارات وقضية ثلث مدة الحكم.

هناك ٨ قضايا إجراءات محاكمة قام الأهل بطلب تحويل الملفات لمحامين آخرين للعمل عليها خلال العام.

تقوم مؤسسة الضمير ومنذ عامين بقياس رضى المستفيدين عن عمل المؤسسة من خلال استمارة خاصة أعدت لهذا الغرض، وفي هذا العام جمعت الاستمارة من ١١٧ حالة تمت متابعتها خلال العام، وكانت نتائج هذا المسح كالتالي:

حول السؤال عن رضى المستفيدين عن الخدمة التي يقدمها موظفو المؤسسة كانت الإجابة أن ٧٦,٣٪ راضون.

ونسبة الرضى عن الخدمات التي يقدمها محامو المؤسسة فهي ٦٥,٨٪.

ونسبة الرضى عن خدمات المؤسسة بشكل عام هي ٧٧٪.

المتابعة القانونية للمعتقلين السياسيين في سجون السلطة الفلسطينية:

تقوم مؤسسة الضمير بمتابعة قضايا المعتقلين السياسيين لدى السلطة الفلسطينية، ولكن هذا الجانب به الكثير من العراقيل التي تحد من إمكانية التدخل القانوني المهني اللازم في الوقت المناسب، عراقيل خارجة عن إطار تحكيم المؤسسة في غالب الاحيان، ولهذا نرى أن المتابعة القانونية اقتصر هذا العام على تنفيذ الزيارات لمراكز التحقيق والسجون المختلفة، رصد وتوثيق الانتهاكات خاصة التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون في هذه المراكز.

خلال العام استمرت وللأسف حملات الاعتقال السياسي في كافة مناطق السلطة الفلسطينية، ففي غزة واصلت حكومة حماس المقالة اعتقال الناشطين السياسيين من حركة فتح واحتجازهم . وبسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي في فرض الحصار والإغلاق التام على قطاع غزة وفصله تماما عن الضفة الغربية لا تستطيع مؤسسة

الضمير أن تقوم بتنفيذ زيارات مباشرة إلى مراكز الاعتقال والسجون في القطاع وتقديم الخدمة القانونية المباشرة للمعتقلين، وعليه تم التنسيق في بعض الحالات مع مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى العاملة في القطاع كمؤسسة الضمير لحقوق الإنسان للحصول على المعلومات اللازمة، وفي بعض الأحيان تم التواصل مع المعتقلين الذين أفرج عنهم عبر الهاتف للحصول على المعلومات حول ظروف الاعتقال والتحقيق التي تعرضوا لها.

أما في الضفة الغربية فمن أهم المعوقات التي حالت دون توفير التمثيل القانوني للمعتقلين، أن غالبية المعتقلين السياسيين تم احتجازهم من مختلف الأجهزة الأمنية بموجب إجراءات القانون العسكري، والذي يسمح باحتجاز الشخص مدة قد تصل سبعة شهور دون عرضه على أية سلطة قضائية، هناك موقف واضح من كافة مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بعدم قانونية استخدام مثل هذه الإجراءات بحق المدنيين وعليه ترفض المشاركة في مثل هذه الإجراءات المخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني. وعلى صعيد الشكاوى حول التعذيب لم ترفع المؤسسة أية شكوى للنائب العام فمن جهة هناك تخوف كبير لدى المعتقلين بتقديم شكاوى خوفا من تبعات هذا الأمر على معاملتهم داخل مراكز الاحتجاز أو من الاعتقال مرة أخرى في حال كان مفرج عنهم، ومن جهة أخرى حتى في قضايا التعذيب الشديد والتي أدت إلى وفاة المعتقل في بعض الأحيان وحين شكلت لجنة تحقيق منفصلة من قبل المجلس التشريعي لم يكن هناك ملاحظة جادة من قبل السلطات المسؤولة لمحاسبة مرتكبي جريمة التعذيب. هذا يؤكد على ضرورة مواصلة العمل على التصدي لهذه الممارسات من قبل مختلف الأجهزة الأمنية، وضرورة تضافر الجهود من قبل كافة مؤسسات حقوق الإنسان المحلية العاملة في هذا المجال من أجل تغيير هذا الواقع المرير.

استلمت الضمير ٢٢ حالة اعتقال سياسي خلال العام، قمنا بإجراء ١٢ زيارة لمراكز التحقيق والتوقيف المختلفة في الضفة الغربية، ووثقنا ١٥ تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول التعذيب والانتهاكات الأخرى التي تعرض لها المعتقلون خلال فترة الاحتجاز، هذا بحد ذاته يعتبر إنجازاً جيداً بالمقارنة مع العام ٢٠٠٧ حيث وثقنا فقط ٣ تصاريح. وشاركت الضمير مع مؤسسات حقوق إنسان محلية أخرى بتوجيه رسائل للجهات المسؤولة حول التعذيب وضرورة وقفه وملاحقة مرتكبيه. ثلاث قضايا انتقلت للمتابعة في العام ٢٠٠٩.

كان أحد الأهداف التي حددتها المؤسسة لعملها هو تقديم اقتراحات بخصوص إجراء تعديلات على قانون الإصلاح والتأهيل والعمل على توفير لوائح أنظمة خاصة لتنفيذ هذا القانون، وكانت المؤسسة قد ساهمت من خلال ورشات عمل في سنة ٢٠٠٧ بادرت لها الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان بتقديم مقترحات حول الأنظمة واللوائح الداخلية التي يجب تبنيها. الظرف السياسي الداخلي والتطورات التي حصلت خلال عام ٢٠٠٨ لم تترك حيزاً كبيراً للعمل على هذا الجانب، وبالرغم من هذا عقدت ورشة عمل أخرى من قبل الهيئة ناقشت آليات تطبيق المادة المتعلقة بخفض مدة العقوبة بموجب قانون الإصلاح والتأهيل، وشكلت لجنة لمواصلة العمل على هذا الجانب والضمير عضو في هذه اللجنة.

المعيقات:

من الواضح ان الوحدة حاولت هذا العام تحديد عدد الحالات التي تقوم بمتابعتها لتخفيف الضغط على المحامين، ولكن بالرغم من هذه المحاولة نلاحظ بعض التقصير في متابعة المعتقلين أثناء التحقيق مثلا فلم نستطع زيارتهم جميعا بل قمنا بزيارة ٥٠ منهم فقط والبقية اقتصرت المتابعة على حضور الإجراءات القانونية. كذلك عدد الحالات التي قمنا بمتابعتها في مركز تحقيق عسقلان كانت منخفضة جدا هذا العام، ويعزى السبب ايضا لقلّة توجه الأهل من المناطق التي يتم تحويل المعتقلين منها للتحقيق في عسقلان كالخليل، ولهذا يجب محاولة رصد التوزيع الجغرافي للحالات في السنة القادمة.

أيضا في موضوع متابعة المعتقلين السياسيين لدى السلطة الوطنية كان هناك قصور مرتبط بعدم توفر محام متفرغ لتغطية هذا الجانب على مدار العام ومن جهة أخرى الصعوبات في تنفيذ الزيارات والمتابعات القانونية بسبب الإشكاليات من قبل أجهزة الأمن والمخابرات المختلفة وكذلك عدم احترام مبدأ سيادة القانون من قبلهم، خاصة فيما يتعلق باحترام قرارات المحاكم الفلسطينية في موضوع الإفراج عن هؤلاء المعتقلين.

التوصيات:

أن يكون هناك متابعة أكثر ومراقبة لتوزيع الحالات على كافة مراكز التوقيف والتحقيق والقيام بزيارات دورية أكثر تكثيفا لهذه المقار، ويجب أن تبادر المؤسسة أكثر للتواصل مع المناطق التي تتم بها حملات اعتقال مكثفة بهدف تقديم التوعية والإرشاد وكذلك الخدمات القانونية.

توفير محام متفرغ لمتابعة قضايا المعتقلين لدى السلطة الفلسطينية وتكثيف العمل القانوني على هذه الحالات من خلال رفع القضايا للمحكمة العليا الفلسطينية حول الاعتقالات بموجب القوانين العسكرية، وتقديم الشكاوى حول التعذيب والضغط المستمر على الجهات الرسمية المختلفة بهدف وقف الاعتقالات السياسية وممارسة التعذيب بحق المعتقلين.

وحدة التوثيق والدراسات



وحدة التوثيق والدراسات:

تركز مؤسسة الضمير من خلال التوثيق على رصد كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى وذويهم إما من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية. فمن خلال زيارتها الدورية لمختلف مراكز التوقيف والتحقيق والسجون ومن خلال المقابلات الفردية مع أسرى أفرج عنهم أو أفراد من العائلات، أو من خلال المقابلات مع مؤسسات أخرى محلية عاملة في مجال المعتقلين، تقوم وحدة التوثيق والدراسات بجمع وتوثيق كافة المعلومات التي لها علاقة بهذه الانتهاكات كالتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، وتقوم الوحدة بتحليل هذه المعلومات وتوفير التقارير اللازمة لاستخدامها من قبل وحدات أخرى في المؤسسة كوحدة الضغط والمناصرة بهدف فضح الانتهاكات ونشر الوعي وتشكيل الدعم اللازم لنصرة قضية الأسرى محليا وإقليميا ودوليا.

زيارات مراكز التوقيف والتحقيق والسجون لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي:

تم تنفيذ ١١١ زيارة فعليا على مدار العام من أصل ١٢٠ زيارة حددت بموجب الخطة السنوية وهناك ١٦ عشر زيارة لم تتم لأسباب تتعلق بالجهات المسؤولة عن الزيارات، منها ٢٨ زيارة لمراكز التحقيق و٨ زيارات لمراكز التوقيف و٧٥ زيارة للسجون المركزية، موزعة حسب الهدف من الزيارة وحسب كل سجن جدول رقم (١) والجدول رقم (٢) في الملحق، والجدول رقم (٣) هو مقارنة الزيارات للسجون والمعتقلات الإسرائيلية ما بين الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ .

عملية الرصد و التوثيق في زيارات عام ٢٠٠٨ تحسنت نوعا ما، نتيجة لوجود محام متفرغ للزيارات ولديه الخلفية القانونية والحقوقية اللازمة، تم توثيق العديد من الإنتهاكات التي تمارس ضد الأسرى والمعتقلين في مراكز التحقيق والتوقيف حيث راقبت الضمير ما يقارب ٢٤ اسلوبا للتعذيب في هذه المراكز بالإضافة للإنتهاكات المتعلقة في ظروف الحياة اليومية والزنازين والغرف التي يعيش فيها المعتقلون .

اما فيما يتعلق في السجون المركزية فراقبت الضمير على مدار العام ظروف السجون والأقسام والغرف من حيث الظروف الصحية داخل الغرف من تهوية وإنارة وضوء شمس ، الفورة ، الطعام ، وتوثيق الإنتهاكات المتعلقة بالحق في الحصول على علاج مناسب ونوعية الخدمات الطبية والإنتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم والحق في العبادة ، والعقوبات التأديبية ، وظروف نقل المعتقلين ، وحالات القمع والعنف والعزل، والتفتيش الليلي التي تمارس ضدهم من قبل الإدارة في كل سجن.

وثقت الزيارات ما يقارب ٨٠ حالة مرضية داخل السجون وعلى الأغلب لا يقدم لها العلاج المناسب، كذلك

تم توثيق إحصائيات جمعت من السجون عن أعداد الأسرى في كل سجن وتوزيعاتهم في الأقسام والغرف . كذلك رصدت المؤسسة ما يقارب ٢٠ إنتهاكا تتعرض له عائلات المعتقلين سواء اثناء الإعتقال او من خلال الزيارات للسجون الإسرائيلية. أما التصاريح المشفوعة بالقسم فتم توثيق ٤١ تصريحاً مقابل ١٣ تصريحاً خلال عام ٢٠٠٧ وهناك نقلة نوعية من ناحية مضمون هذه التصاريح ، الجدول التالي يبين عددها ومضمونها:

نوع التصريح	ضرب	عزل و قمع	تفتيش وعبث بالمنزل ومقتنياته	تعنيف العائلة	إنتهاك ضد الاهل اثناء الزيارة	دروع بشرية
العدد	١٣	٢	٧	١	٢	١
نوع التصريح	ضغط أثناء التحقيق للإعتراف	ظروف صحية	ظروف وإنتهاك أثناء التحقيق	ضغط على الإصابة	ظروف إعتقال	العدد
العدد	٢	١	٩	١	١	١

صعوبات وتحديات تواجه المحامين في الزيارات

- تشترط مصلحة السجون على المحامين الترتيب المسبق للزيارة مع إرفاق توكيل موقع من الأهل.
- المماطلة في الرد على طلب الزيارة فمثلا سجن أيلون استغرقهم ما يقارب الشهرين في الرد بالموافقة على الزيارة.
- تعتمد إبقاء المحامي فترات طويلة في إنتظار حضور المعتقلين المنوي زيارتهم الى غرفة الزيارة.
- إخفاء المعتقلين خاصة في التحقيق وعدم السماح للمحامي بزيارتهم لفترات طويلة قد تصل ٦٠ يوما.
- حالة التنقل الكبيرة للمعتقل في فترة زمنية قصيرة تخلق معيقات وإعادة بحث عن مكان وجود المعتقل وهذا ممكن أن يتم بعد التنسيق للزيارة والموافقة عليها ففي شهر تموز كان من المفترض أن يتم زيارة ٥ معتقلين في سجن رمونيم وبعد موافقة الإدارة على الزيارة وتأكيدا للمحامي بوجود جميع المعتقلين ، تفاجأ المحامي في الزيارة بوجود معتقل واحد والبقية تم نقلهم .
- تفتيش المحامين وأمتعتهم قبل الدخول للزيارة وبشكل مهين ففي زيارة محامي الضمير لقسم أوهليكنار في سجن بئر السبع يوم ٢-١٢-٢٠٠٨ وبعد تفتيش المحامي عن طريق مروره عبر الباب الإلكتروني وخلعه الحزام والساعة وتفتيش حقيبته ، طلب منه السجناء خلع حذاءه رغم انه لم تنطلق من الباب الإلكتروني تلك الصفارة التي تدل على وجود مواد معدنية .
- هناك ١٦ زيارة (لمراكز التحقيق والتوقيف والسجون المركزية) لم تتم رغم وصول المحامي لباب السجن وذلك لأسباب تتعلق بإدارة السجن و آخرها كان في سجن عوفر في شهر كانون اول بعد تنسيق المحامي للزيارة ووصوله باب السجن ، منع من الزيارة بسبب وجود حالة طوارئ داخل السجن.

زيارات سجون السلطة الفلسطينية:

تم تنفيذ ١٢ زيارة لمراكز الإحتجاز التابعة للسلطة الفلسطينية - جدول رقم (٤) في الملحق- وكان هناك الكثير من الصعوبات لتنفيذ هذه الزيارات، رغم قلتها الا ان المؤسسة تمكنت من توثيق ورصد مجموعة من الانتهاكات التي تمارس ضد المعتقلين السياسيين كالتعذيب والمعاملة الإنسانية والظروف المعيشية والصحية الصعبة.

تم توثيق ١٥ تصريحاً مشفوعاً بالقسم معظمها من معتقلين تم الإفراج عنهم مقابل ٣ تصاريح في نهاية العام ٢٠٠٧، وتحدث هذه التصاريح عن التعذيب والمعاملة الإنسانية التي تعرضوا لها في مراكز الإعتقال التابعة للسلطة. ومن أهم الصعوبات التي واجهناها رفض الكثير من المعتقلين الذين أفرج عنهم إعطاء تصريح للمؤسسة وذلك خوفاً على مصيرهم او إعادة إعتقالهم من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية.

وتم توثيق ٣ تصاريح مشفوعة بالقسم من معتقلين أفرج عنهم من قبل حكومة حماس في غزة، وكان هناك إشكالية حقيقية في هذا الجانب او لا لصعوبة اخذ تصريح عبر الهاتف من ناحية ورفض الكثير من المعتقلين الحديث عن تجربة إعتقالهم من ناحية أخرى.

كذلك تم التواصل مع المؤسسات العاملة في نفس المجال كالهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، مؤسسة الضمير والميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، للحصول على معلومات تتعلق بظروف الاعتقال والتعذيب والانتهاكات في السجون في غزة.

صعوبات وتحديات في زيارات سجون السلطة الفلسطينية:

- كان هناك العديد من الصعوبات التي واجهت المؤسسة في التنسيق والحصول على إذن زيارة ومنها :
- وضع عراقيل وإجراءات كثيرة لتحويل من تنفيذ الزيارة خاصة في فترة التحقيق والتوقيف الأولى.
- عدم الرد على طلب الزيارة المتكرر لدى بعض الاجهزة.
- منع المحامي من أخذ معلومات شخصية أو ذاتية من المعتقلين حيث تعرض محامي المؤسسة للتهديد بالإعتقال في سجن جنيد العسكري في حال أخذ أي معلومات شخصية او ذاتية من المعتقلين الذين تمت مقابلتهم وبالفعل تم إحتجازه وتفتيش الأوراق التي بحوزته.
- تهديد المعتقلين بعدم إعطاء تصاريح عن التعذيب ، ووجود مرافق دائم من قبل افراد الأجهزة الأمنية خلال الزيارة.

الإحصائيات والقوائم :

لقد طورت وحدة التوثيق والدراسات علاقات المؤسسة مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجال المعتقلين بهدف تطوير آليات التوثيق وجمع المعلومات أيضاً ولأجل الحصول على أدق المعلومات حول أعداد وواقع الأسرى الفلسطينيين، ومنها وزارة شؤون الأسرى، نادي الأسير الفلسطيني بفرعه المختلفة، الصليب الأحمر الدولي، مؤسسة الضمير في غزة، مركز المرأة في غزة، الحركة العالمية للدفاع عن الطفل/ فرع فلسطين، الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، مركز الدفاع عن الضرد ومؤسسة بيتسيلم.

نجحت الوحدة ومن خلال الزيارات الدورية للسجون ومراكز التوقيف والتحقيق في توثيق احصائيات ومعلومات حول فئات مختلفة من المعتقلين، كقائمة شاملة حول الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، قائمة الأسرى الأعضاء في البرلمان الفلسطيني، أعداد الأشبال، قائمة معتقلي القدس، معتقلي ال ٤٨، معتقلي الجولان المحتل، المعتقلين المرضى وقائمة ب ٣٥٠ معتقل إداري، ويتم تحديث هذه المعلومات بشكل مستمر.

أما في إطار عمل الوحدة على استخدام كافة المعلومات التي توثقها بهدف نشر وفضح الانتهاكات التي تمارسها مختلف الجهات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، فقد عملت الوحدة على إصدار عدة تقارير واوراق:

- تقرير نصف سنوي يعكس واقع الأسرى وأبرز الانتهاكات التي يعانون منها داخل السجون ومراكز الاعتقال التابعة لسلطات الاحتلال.
- إعداد ورقة عمل حول دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- ورقة عن ظروف المعتقلين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وعن التعذيب وسوء المعاملة من قبل أجهزة الامن الفلسطينية.

عملت الوحدة على توفير المعلومات اللازمة لإعداد أوراق حقائق حول عدة مواضيع مرتبطة بقضية الاعتقال:

- الحق في التعليم
- الحق في الصحة للأسيرات.
- زيارات الأهل للمعتقلين والمعوقات التي يواجهونها.
- ظروف مراكز التوقيف والتحقيق لدى الاحتلال الإسرائيلي.
- واقع الاعتقال الإداري وتحضير حالات دراسية خاصة تعكس الاعتقال الإداري كاعتقال تعسفي سيتم استخدامها في الحملة ضد الاعتقال الإداري.

مشروع حماية الأسيرات:

خلال العام ٢٠٠٨ وبالشراكة مع صندوق المرأة الإنمائي في الامم المتحدة ومؤسستين فلسطينيتين محليتين هما مؤسسة مانديلا والمركز الفلسطيني للإرشاد، قمنا بتنفيذ مشروع خاص يهدف إلى حماية الأسيرات الفلسطينيات داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، تفرع المشروع لثلاثة اهداف أولها توفير زيارات دورية ودعم قانوني في مجال الانتهاكات التي تتعرض لها الأسيرات قامت بتنفيذه مؤسسة مانديلا، الهدف الثاني تعلق بتوثيق هذه الانتهاكات ونشرها واستخدامها من أجل الضغط على مختلف صانعي القرار بهدف حماية الاسيرات ودأبت مؤسسة الضمير على العمل على هذا الشق، أما الهدف الثالث فكان توفير الدعم والرعاية النفسية والاجتماعية للأسيرات وعائلاتهن ونفذ من خلال المركز الفلسطيني للإرشاد.

قامت مؤسسة الضمير من خلال مشروع حماية الاسيرات ببناء قاعدة بيانات خاصة حول الاسيرات، ووطورت استمارة معلومات خاصة بهن تهدف لتوثيق كافة الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بعددهن ظروفهن داخل

الاسر وما يتعرضن له من انتهاكات وخروقات. وخلال العام قامت المؤسسة بإعداد مجموعة من أوراق الحقائق ودراسة تعكس هذه الظروف:

- الورقة الأولى كانت حول الظروف الصحية والإهمال الطبي الذي تتعرض له الأسيرات الفلسطينيات داخل السجون الإسرائيلية خاصة حول ظروف الولادة.
- الورقة الثانية تمحورت حول ظروف الاعتقال، الغرف وظروف المعيشة، النظافة، الطعام، الملابس، الكانتين، الأنشطة الترفيهية والعقوبات، وتم تحليل هذه الأوضاع بناء على المعايير الدولية لمعاملة السجناء.
- الورقة الثالثة تركزت في الحق في التعليم، وعكست آليات وإمكانيات استكمال الدراسة داخل السجون، والثقافة بشكل عام من ناحية الحصول على كتب ومجلات وجرائد.
- الورقة الرابعة تناولت العلاقات العائلية بين الأسيرات وأفراد اسرهن، مع التركيز على الزيارات العائلية والإجراءات المعقدة للزيارات، وتأثير تجربة الاعتقال على أسرة الأسيرة.
- دراسة شاملة مفصلة عن الاسيرات الفلسطينيات، استندت الى المعلومات التي وثقت من خلال مقابلات الأسيرات حيث تمت مقابلة ٨٨ أسيرة وتمت مقابلة ٨٣ عائلة أسيرة، تم نقاشها في ورشة عمل خاصة مع مؤسسات محلية ودولية أخرى وجهات رسمية، حيث أبدوا ملاحظاتهم ومساهماتهم ونشرت هذه الدراسة في الموقع الإلكتروني الخاص بمشروع حماية الأسيرات.

كذلك وفرت الوحدة المعلومات والتقارير والإحصائيات لعدة جهات منها الممثلات والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية كالممثلة الأيرلندية والممثلة الدنماركية وصندوق الدعم السويسري وصندوق الدعم الأسباني، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مركز الميزان ومؤسسة عدالة ومركز الدراسات النسوية وغيرها، ووسائل إعلام محلية ودولية كالجزيرة ووكالة الأنباء الروسية وجريدة القبس والاسوشيتيد بريس، والعديد من الطلبة والباحثين الذين توجهوا للحصول على المعلومات والتقارير المختلفة، وهناك ازدياد واضح خلال العام لطلب المعلومات ذات العلاقة حول قضية المعتقلين من قبل جهات مختلفة من المؤسسة.

التوصيات:

بالرغم من التطور الملحوظ هذا العام على عملية الرصد والتوثيق ونتاج هذه المواد في تقارير ودراسات، إلا ان الواقع العملي أثبت أن العبء كان كبيرا على الكادر الحالي العامل في وحدة التوثيق والدراسات، وفي ظل توجه المؤسسة لتطوير عملية التوثيق والتحليل تبرز الحاجة الملحة في متابعة موضوع الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية من قبل محام متفرغ يقوم بزيارة المعتقلين بشكل دوري ورصد الانتهاكات بحقهم داخل مراكز الاعتقال ومتابعة قضاياهم ورفع الشكاوى المحلية والدولية بخصوص التعذيب. كما وهناك حاجة لتطوير مضمون الدراسات من خلال باحث قانوني، لتبقى الضمير رائدة في مجال توفير المعلومات الدقيقة والدراسات المهنية التي تعكس واقع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال أو سجون السلطة الفلسطينية وما يتعرضون له من انتهاكات مخالفة للقوانين والمعايير الدولية بهدف حمايتهم ووقف هذه الانتهاكات بحقهم.

وحدة الضغط والمناصرة



وحدة الضغط والمناصرة:

نجحت المؤسسة هذا العام في إعادة بناء وحدة الضغط والمناصرة وتفعيلها بصورة تخدم أهداف ورؤية المؤسسة في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها خاصة فيما يتعلق بموضوع الأسرى الفلسطينيين. وطورت دورها وأدائها من خلال المساهمات المباشرة في توفير المعلومات ونشر الوعي وتفعيل دور الجهات المعنية ذات التأثير. فبالإضافة الى العمل الإعلامي الاعتيادي كنشر البيانات الصحفية، النداءات العاجلة للتحرك، المقابلات الصحفية وتزويد الصحافة بمعلومات، عملت الضمير وبالتنسيق مع مؤسسات حقوق إنسان أخرى محلية على تزويد جهات رسمية دولية بالمعلومات حول قضية الأسرى وحثهم للتحرك لنصرتهم ووقف الانتهاكات بحقهم، كاللقاءات مع مختلف الوفود من طرف الأمم المتحدة عبر التنسيق الدائم مع المكتب المحلي للمفوض السامي لحقوق الإنسان، ومع أعضاء من البرلمان الأوروبي أو أعضاء برلمانات من دول أوروبية مختلفة، مؤسسات حقوقية دولية أو مجموعات نشطاء دوليين.

التشبيك:

واصلت الضمير تطوير أدائها على صعيد التشبيك والعمل المشترك بهدف دعم قضية الاسرى الفلسطينيين، من خلال تزويد المعلومات للمؤسسات الدولية كمنظمة العفو الدولية، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، وهيومان رايتس ووتش - فرع الشرق الأوسط والشبكة الدولية لمناهضة التعذيب.

كما واهتمت الضمير بالعمل المشترك على صعيد محلي مع المؤسسات المعنية بقضية المعتقلين كالحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين حيث قمنا بتوجيه بعض البيانات الصحفية والنداءات العاجلة سواها، ومع مؤسسات حقوق إنسان أخرى كمؤسسة الحق، عدالة، بديل وغيرها من خلال تشكيل ضغط مشترك في قضايا حقوق الإنسان عامة والمعتقلين خاصة على مستوى الاتحاد الأوروبي وعلاقة التعاون المشترك مع إسرائيل.

التنسيق من خلال شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية:

كان للضمير دورا مميزا في هذا الجانب حيث شاركت الضمير كعضو لجنة تنسيقية في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في حملة ضغط على الاتحاد الأوروبي في شهر نوفمبر حول موضوع رفع مستوى الشراكة مع " إسرائيل " بالتنسيق مع شبكة للمنظمات الأوروبية العاملة على قضية فلسطين، وخلال ثلاثة أيام عقد أكثر من عشرين اجتماعا مع الرئاسة والمجلس وأعضاء برلمان بهدف إقناعهم بعدم توقيع اتفاقية الشراكة دون فرض القيود على " إسرائيل " لاحترام والالتزام بحقوق الإنسان. وأيضا شاركت الضمير من خلال شبكة المنظمات الأهلية في المؤتمر الدولي حول المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على " إسرائيل " الذي عقد في الباسك في تشرين أول وهي جزء من اللجنة التنسيقية لمتابعة العمل على هذا الصعيد.

التنسيق مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين:

شاركت الضمير وبالتنسيق مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين ومؤسسة بيتسيلم وبمبادرة من رئيسة البرلمان الأوروبي سابقا السيدة لويزا مورجانتيني بتقديم عرض حول قضية المعتقلين الفلسطينيين في البرلمان الأوروبي وذلك قبل نقاش القضية أمام البرلمان في تموز، واتخذ قرار البرلمان في ايلول من العام وعلى أثر ذلك تم انتداب وفد رسمي من أعضاء البرلمان للقيام بزيارة خاصة للأرض المحتلة بهدف الاطلاع على أوضاع الأسرى خاصة أعضاء البرلمان الفلسطيني منهم، وقامت المؤسسة باستضافتهم وترتيب لقاء لهم مع أسر المعتقلين ومعتقلين سابقين من أعضاء البرلمان الذين افرج عنهم وتزويدهم بمعلومات شاملة عن واقع الأسرى وأهم الانتهاكات بحقهم، وقمنا بمرافقتهم لسجن هداريم حيث طلبوا زيارة رئيس البرلمان الفلسطيني عزيز دويك وتم منعهم من الزيارة.

التنسيق من خلال الهيئة العليا لشؤون الأسرى:

قامت الضمير من خلال دورها في الهيئة العليا لشؤون المعتقلين الفلسطينيين بالمشاركة في اعتصام أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول قضية المعتقل سعيد العتبه والذي أمضى أكثر من ٣٠ عاما في الأسر، كنوع من الضغط لإثارة قضيته وإطلاق سراحه، وقد وزعت الضمير بيانا يوضح حيثيات قضية سعيد ووضعه ويطالب بالعمل للإفراج عنه وتم إرسال هذه المطالبة أيضا إلى الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي وتم التنسيق مع السيد إبراهيم خريشة لعقد لقاء في المستقبل مع كافة رؤساء الكتل البرلمانية بهدف نقاش قضية الأسرى والأفق السياسي لهذا الملف ومحاولة وضع خطة وطنية للتعامل مع هذه القضية، كما وتم عقد لقاء أولي مع ممثلي القوى الوطنية بهدف نقاش ذات الموضوع ويجب استكمال هذا العمل في السنة القادمة.

التنسيق مع الحملة الشعبية ضد الجدار:

تم التنسيق مع الحملة الشعبية ضد الجدار من أجل تطوير العلاقة بهدف نشر الوعي حول إجراءات الاعتقال للأشخاص الذين قد يكونوا عرضة لهذا بسبب مشاركتهم في الفعاليات المقاومة للجدار من جهة، وقضية المعتقلين من جهة أخرى لكافة المساندين وخاصة الدوليين الذين يقومون بزيارة الأرض المحتلة بهدف العمل وتقديم الدعم للقضية الفلسطينية، وفي هذا الإطار شاركت المؤسسة في المؤتمر الدولي الذي عقده الحملة الشعبية في بلعين في حزيران وتم توزيع بيان يلخص أوضاع الأسرى في السجون الإسرائيلية والانتهاكات التي يتعرضون لها ويطالب المشاركين بالتحرك لفضح هذه الانتهاكات والعمل من أجل وقفها.

التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تواصل التنسيق المستمر مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر خاصة حول الوضع الصحي للمعتقلين وبالتحديد حول ظروف استشهاد الأسير فضل شاهين، وزيارات الأهل للسجون والإشكاليات التي تفرضها سلطات الاحتلال، وفي هذا الجانب كان هناك تنسيق مع مؤسسات محلية تعنى بشؤون الأسرى ووزارة الأسرى لدى السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بزيارات أهالي المعتقلين من غزة والتي علقت منذ حزيران ٢٠٠٧.



الائتلافات المحلية:

خلال العام ٢٠٠٧ تم تشكيل ائتلافين محليين من مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، ائتلاف الحقوق والحريات العامة والذي شكل بعد اعلان حالة الطوارئ في مناطق السلطة الفلسطينية، والتحالف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الإعدام. التجربة العملية خلال العام ٢٠٠٨ لهذين الائتلافين عكست إشكالية حقيقية في جانب التنسيق المستمر بهدف العمل المشترك. تجدر الإشارة أن الإشكالية كانت جادة أكثر في موضوع الحقوق والحريات حيث استمرت سياسة الاعتقالات الواسعة

بحق الناشطين السياسيين من حركة حماس في الضفة الغربية ومن ناشطي فتح في غزة وكذلك سياسة إغلاق الجمعيات، ولكن لم تكن هناك أنشطة وفعاليات جادة حول هذه القضايا من قبل الائتلاف يمكنها أن تعكس فعلا تجربة عمل مشترك وهذا بالرغم من تطوير نظام داخلي لهذا الائتلاف ووضع آليات للعمل وانتخاب لجنة تنسيقية ووضع خطة عمل سنوية. لم يكن هناك التزام من قبل المؤسسات جميعا بفكرة العمل المشترك، وأحيانا كانت تقوم بعض المؤسسات بأنشطة حول موضوع الاعتقالات السياسية والتعذيب وإغلاق الجمعيات بصورة فردية دون العودة الى الائتلاف مما أعاق العمل المشترك، كذلك غياب منسق متفرغ لقيادة عمل هذا الائتلاف عكست ذاتها على سرعة التحرك عند الضرورة وتنسيق النشاط المطلوب، ولكن اقتصرت الفعاليات على توجيه بيانات حول التعذيب وعقد اعتصام ضد سياسة الاعتقالات وإغلاق الجمعيات واعتصام آخر ضد استمرار حصار غزة وتم توجيه رسالة للمجتمع الدولي عبر المكتب المحلي للمفوض السامي لحقوق الإنسان بهذا الخصوص. على ضوء هذه التجربة برزت الحاجة الملحة لإعادة النظر في الجسم الذي كان يطلق عليه سابقا مجلس منظمات حقوق الإنسان وإعادة تفعيله لضرورة العمل المشترك للتصدي للانتهاكات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في الضفة وحكومة حماس في غزة.

أما بخصوص مناهضة عقوبة الإعدام فإن الظروف السياسية لم تتحسن بل على العكس تفاقم الوضع ولم يكن هناك أي أمل في إمكانية عودة المجلس التشريعي للعمل خلال العام، ولهذا كان التوجه من قبل التحالف بضرورة إبقاء الصوت عاليا ضد عقوبة الإعدام من خلال إدانة هذه العقوبة والمطالبة بإلغائها عبر الرسائل الموجهة لرئيس السلطة الفلسطينية حول الحالات التي أصدرت بحقها هذه العقوبة خلال العام. كما وشارك التحالف في المؤتمر الإقليمي لمناهضة عقوبة الإعدام والذي عقد في الاسكندرية حيث تم نقاش الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعقوبة الإعدام، وعقد التحالف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الإعدام مؤتمرا وطنيا في رام الله في كانون أول شارك فيه العديد من الشخصيات الدينية من مختلف الطوائف لعكس وجهة نظر

الديانات في هذا الجانب، كذلك شارك أكاديميون وأعضاء برلمان وممثلي مجتمع مدني لعكس المواقف المختلفة من هذه العقوبة، ومن أهم استنتاجات المؤتمر ضرورة العمل المجتمعي خاصة مع شريحة الشباب بهدف تغيير المفاهيم من أجل إلغاء العقوبة مستقبلا.

وفود دولية:

استقبلت المؤسسة خلال العام عشرات الناشطين الدوليين الذين يفتدون إلى المؤسسة بهدف الحصول على المعلومات حول قضية الأسرى الفلسطينيين، عادة تقوم المؤسسة بتقديم عرض حول ظروف الأسرى والإجراءات الجنائية التي تتخذ بحقهم، التعذيب، الاعتقال الإداري، الأشغال والنساء المعتقلات، وخلال ٢٠٠٨ استضافت الضمير ٢٢ وفدا من دول مختلفة كبريطانيا وفنلندا، النرويج، أسبانيا والولايات المتحدة وغيرها، بعض الناشطين في هذه الوفود هم من المتخصصين في قضايا حقوق الإنسان مثل محامين، قضاة، أطباء وطلاب قانون، أو من أصحاب السلطة واتخاذ القرار في دولهم كأعضاء البرلمانات. وتجدر الإشارة أن غالبية هذه الوفود تصل المؤسسة عبر التنسيق مع مؤسسات محلية أخرى كمركز السياحة البديلة، الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، شبكة المنظمات الأهلية، سبيل وهوليلاند تراست.

ان استمرار استقبال مثل هذه الوفود وارتفاع الزيارات السنوية يؤكد على نجاح الضمير في توسيع شبكة علاقاتها والمستوى الرفيع للمعلومات التي توفرها حول قضية الأسرى والمعتقلين بشكل خاص وواقع حقوق الإنسان في الأرض المحتلة بشكل عام.

الضغط والمناصرة:



تميز العام ٢٠٠٨ بفاعلية واثر كبيرين للمؤسسة في مجال الضغط والمناصرة، حيث نجحت المؤسسة ومن خلال علاقاتها المحلية والدولية بالقيام بالعديد من أنشطة الضغط والمناصرة على صعيد قضايا المعتقلين. وطدت المؤسسة علاقاتها مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المحلي وكانت عضوا فاعلا في مجموعة العمل الخاصة بالحماية **Protection Cluster working Group**، هذه المجموعة تضم مؤسسات محلية ودولية ومن خلال اللقاءات المستمرة حرصت الضمير على تزويد المجموعة بالمعلومات اللازمة حول قضايا الأسرى لطرحها في لقاءاتهم

المختلفة مع صناع القرار، كما وحرصت المؤسسة على تزويد المجلة الإلكترونية ” الرقيب الإنساني Humanitarian Monitor ” الصادرة عن مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في الامم المتحدة بصورة دورية بالإحصائيات والمعلومات حول الأسرى. كذلك ساهمت المؤسسة بتزويد المعلومات لمجموعة العمل الخاصة بحماية الأطفال والتي أطلق عليها مجموعة العمل ١٦١٢ كونها أنشأت على خلفية قرار مجلس الأمن المتعلق بموضوع الأطفال في مواقع الصراعات المسلحة، حيث ترفع هذه اللجنة تقريرها لمجلس الأمن مرة كل شهرين. كما وزودت المؤسسة العديد من المؤسسات والجهات المختلفة المعنية بقضايا المرأة بمواد حول الاسيرات الفلسطينيات من خلال مشروع حماية الاسيرات.

قامت المؤسسة ايضا بتوجيه العديد من التقارير الخاصة والرسائل لمجلس حقوق الإنسان وبعض المقررين الخاصين في الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي²:

- قدمنا تقرير حول المحاكم العسكرية والاعتقال الإداري لمجلس حقوق الإنسان في إطار إجراء المراجعة الدورية للدول والذي عقد مراجعته لإسرائيل في كانون أول ٢٠٠٨، حيث قدم التقرير في تموز ٢٠٠٨.
- قدمنا تقرير للمقرر الخاص بشأن الحق في الصحة حول الانتهاكات الخاصة ضد المعتقلين الفلسطينيين في تموز ٢٠٠٨.
- قدمنا تقرير للمقرر الخاص بشأن الحق في التعليم في كانون أول ٢٠٠٨، يعكس ظروف التعليم داخل السجون الإسرائيلية.
- قدمنا تقرير خاص حول الاعتقال الإداري والتعذيب، وبالتنسيق مع الإئتلاف الفلسطيني الإسرائيلي ضد التعذيب، للجنة مناهضة التعذيب والتي سوف تقوم بعملية مراجعة تقرير إسرائيل في ايار ٢٠٠٩، قدم تقرير الظل باسم الإئتلاف UAT ومؤسسة الضمير وأطباء لحقوق الإنسان. وبهدف تشكيل ضغط على إسرائيل من قبل الدول الأوروبية المختلفة بموضوع التعذيب شاركت الضمير مع الإئتلاف بلقاء عقد مع مندوبي سفارات بعض الدول الأوروبية في تل أبيب تم به استعراض التقرير وأهم نتائجه وطلب منهم العمل من أجل إلزام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها بموجب القوانين الدولية خاصة اتفاقية مناهضة التعذيب³.
- قدمنا تقرير خاص حول الاسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية لرئيس اللجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة، وطالبنا المجموعة التحضيرية بتضمين قضية الاسيرات الفلسطينيات في قائمة القضايا للنقاش حين مراجعة تقرير إسرائيل، تشرين أول ٢٠٠٨. وفي نفس السياق زدونا مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بمعلومات حول الأسيرات، حيث قاد المركز عملية رفع تقرير الظل للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.
- قدمنا الشهادة الدولية السنوية أمام اللجنة الخاصة للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، تموز ٢٠٠٨ في عمان.
- رفعنا رسالة للسيد د. ديميتري روبل رئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي على خلفية اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية والتي اعلن عن تجديدها في حزيران ٢٠٠٨، أوضحنا عدم التزام إسرائيل كدولة احتلال بالقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان

2 يمكن الاطلاع على جزء من هذه الاوراق والتقارير عبر صفحة الضمير الإلكترونية www.addameer.ps

3 يمكن الاطلاع على التقرير عبر الموقع الالكتروني للإئتلاف ضد التعذيب
<http://www.unitedagainststtorture.org/more.asp?NewsID=90>

والانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها ضد المعتقلين الفلسطينيين خاصة الأطفال منهم، ولاحقا لقرار المجلس أرسلنا رسالة أخرى نعبر عن أسفنا لعدم اتخاذ موقف جدي من تنصل إسرائيل من التزاماتها أيضا بموجب اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مواضيع حقوق الإنسان.

• رفعنا رسالة أخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD في تشرين ثاني أيضا حول تنصل "إسرائيل" من التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

• قدمنا ورقة حقائق للبرلمان الأوروبي حول الأسيرات الفلسطينيات في معرض نقاشه حول قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وقد ضمن البرلمان قراره الصادر في ٤ أيلول ٢٠٠٨ إشارة الى الظروف السيئة التي تعاني منها الأسيرات خاصة في المجال الصحي والمعاملة السيئة.

• خلال إضراب الاسيرة نورا الهشلمون عن الطعام قمنا بتوجيه رسائل لعدة جهات لحثهم على التدخل من أجل إطلاق سراحها خاصة أنها احتجزت في الاعتقال الإداري في الوقت الذي كان زوجها أيضا معتقلا إداريا وترك أطفالها الستة وحدهم، وجهت الرسائل إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وزير شؤون الأسرى في السلطة الفلسطينية، السفارة الإيرلندية، أعضاء الكنيست العرب، وزيرة شؤون المرأة في السلطة الفلسطينية ومؤسسات محلية أخرى.

• رفعنا رسالة لمختلف الوزارات في الحكومة الفلسطينية تحمل نتائج توصيات ورشة العمل التي عقدت مع أسيرات محررات من السجون الإسرائيلية تم خلالها نقاش احتياجات الأسيرات، هذه الورشة نسقت من قبل المركز الفلسطيني للإرشاد من خلال العمل على مشروع حماية الاسيرات الذي نفذ مع صندوق المرأة الإنمائي في الأمم المتحدة.



• بمناسبة مرور ٦٠ عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تم ترتيب مسيرة من قبل مجموعة من مؤسسات حقوق الإنسان المحلية، توجهنا إلى مقر مؤسسات الأمم المتحدة كمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وسلمنا مذكرة باسم المؤسسات تطالب هيئة الأمم والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه حقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي تقوم بها دولة الاحتلال، خاصة قضية حصار غزة.

• قدمت الضمير ورقة حول الاعتقال السياسي والتعذيب في سجون السلطة الفلسطينية للنشرة الخاصة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الصادرة عن المكتب المحلي للمفوض السامي لحقوق الإنسان.

• نسقت الضمير لاعتصام جماهيري أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمطالبة بإطلاق سراح المعتقل سيطان الولي من الجولان السوري المحتل بسبب أوضاعه الصحية السيئة، تميز هذا الاعتصام بحشد إعلامي جيد جدا من كافة وسائل الإعلام المحلية والقنوات الفضائية.

- شاركت الضمير بالتنسيق مع المكتب المحلي للمفوض السامي لحقوق الإنسان ومؤسسات محلية أخرى لعقد ورشة عمل خاصة بمناسبة اسبوع الكرامة للمعتقلين.

الإعلام:

واصلت الضمير خلال العام تطوير شبكة علاقاتها مع الإعلام المحلي والدولي، من خلال نشر البيانات المتعلقة بقضايا الأسرى وإجراء اللقاءات مع وسائل الإعلام المختلفة بهدف نشر المعلومات وحث الجهات المختلفة لنصرة ودعم قضايا الأسرى، وعقد المؤتمرات الصحفية والحلقات التلفزيونية والإذاعية بهذا الخصوص أيضاً.

قامت المؤسسة بإصدار ثمانية بيانات صحافية في مناسبات عديدة تناولت قضية الأسرى الفلسطينيين وظروف اعتقالهم والجوانب السياسية المتعلقة بإطلاق سراحهم، وزعت هذه البيانات على كافة شبكة علاقات المؤسسة ونشرت في الجرائد المحلية كصحيفة القدس والأيام والحياة الجديدة، وبعض المواقع الإخبارية كموقع معا ووفقا والجزيرة نت، وأيضاً قامت بعض الشبكات بنشر هذه البيانات أو النداءات العاجلة للتحرك التي أطلقتها المؤسسة خاصة في نطاق الحملة لإطلاق سراح الأسيرتين سلوى وسارة من الاعتقال الإداري على صفحاتها الإلكترونية، كائتلاف النساء من أجل السلام، الائتلاف ضد التعذيب، صمود والانتفاضة الإلكترونية، أرابيا.فل بالبولندية، وأوروفلسطين و **Oficina de Informacion Chileno- Palestina**.

كذلك أجرت المؤسسة عدة مقابلات صحفية محلية ودولية، منها مقابلة مع جريدة جيروزالم بوست، هارتس، **Irish Times** و **Epoch Times**.

أجرت المؤسسة العشرات من المقابلات التلفزيونية والإذاعية خلال العام، مع وسائل إعلام محلية ودولية تناولت أهم القضايا المتعلقة بموضوع الأسرى الفلسطينيين، حول الاعتقال الإداري والتعذيب، الأطفال والنساء. أجرينا ١٠ مقابلات إذاعية كان منها محلياً مع إذاعة أجيال، نغم، الشرق وشباب **Fm**، ودولياً مع راديو في دبلن **RTE1** حول الاعتقال الإداري وقضية سلوى وسارة تحديداً وكذلك إذاعة **Near Fm** و راديو بلجيكي، راديو كاتالونيا، ومع راديو ألماني وراديو أمريكي. أكثر من ٨ لقاءات تلفزيونية مع تلفزيونات محلية كتلفزيون وطن وفلسطين فضائية القدس، وقنوات فضائية مثل الجزيرة والجزيرة باللغة الإنجليزية، فضائية السعودية الرابعة، النيل الاخبارية و **LBC**

عقدت المؤسسة وبالتعاون مع مؤسسات حقوق إنسان مختلفة ثلاثة مؤتمرات صحفية خلال العام، الأول بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني في ١٧/٤/٢٠٠٨ مع مؤسستي لجان العمل الصحي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وتم نشر التقرير السنوي للمؤسسة حول الانتهاكات والتعذيب الذي يتعرض له الأسرى الفلسطينيين في هذه المناسبة. المؤتمر الثاني كان بالتنسيق مع مؤسسة أطباء من أجل حقوق الإنسان وتناول الدراسة حول موضوع العزل التي أعدت من قبل المؤسسات وعكست الأبعاد القانونية والآثار النفسية لقضية العزل، المؤتمر الثالث عقد في مدينة القدس بالتنسيق مع الائتلاف الأهلي تناول الدراسة التي أعدت حول المعتقلين المقدسيين وخصوصية وضعهم القانوني الاجتماعي والسياسي. لقد تمت تغطية المؤتمرات من قبل مختلف وسائل الإعلام المحلية والفضائيات كالجزيرة مباشر.

الحملات:

واصلت المؤسسة تزويد مجموعتي النشطاء الفرنسيين الذين يقومون بتنفيذ حملتي الرسائل تضامنا مع الأسيرات الفلسطينيات ومع الأشبال قيد الاعتقال الإداري، بالمعلومات والإحصائيات والتفاصيل حول كل أسيرة وكل شبل، تقوم المجموعة التي تدعم الأسيرات بالتواصل مع الأسيرات مباشرة عبر إرسال رسائل تضامن لهن الى السجون، وأما المجموعة التي تدعم الأشبال رهن الاعتقال الإداري بإرسال رسائل الاحتجاج الى الجهات الاسرائيلية ذات الصلة مطالبة بالإفراج عن هؤلاء الاطفال . إن هذه الأنشطة تنشر الوعي حول قضية المعتقلين الفلسطينيين وكذلك توفر الدعم المعنوي للأسرى وعائلاتهم.

الحملة لإطلاق سراح سلوى وسارة: سارة وسلوى اعتقلتا رهن الاعتقال الإداري ولما تبلغا الثامنة عشرة، كانتا في السادسة عشرة والنصف حين اعتقلتا واصدر بحقهن أمر اعتقال إداري، قمنا بإطلاق حملة خاصة بقضيتهن و ضد سياسة الاعتقال الإداري بشكل عام ولقد حصدت هذه الحملة دعما كبيرا من جهات رسمية كالممثلات والقنصليات الأوروبية التي أثارَت القضية مع الطرف ” الإسرائيلي ” بشكل فردي وبشكل جماعي في الحوار السياسي، كذلك العديد من المؤسسات الدولية والشبكات المعنية بحقوق الإنسان تبنت القضية ودعمت إطلاق سراح الأسيرتين منها منظمة العفو الدولية، مؤسسة التعاون، محامون من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني في لندن، لجنة حقوق الإنسان في نقابة محامي إنجلترا وويلز، التحالف الدولي لمناهضة التعذيب وكذلك التحالف الفلسطيني الإسرائيلي لمناهضة التعذيب، الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، مؤسسة النساء لأجل المعتقلات السياسيات، تحالف نساء من أجل السلام، صمود، استراتيجيون من أجل السلام والرقيب فلسطين.

شملت الحملة إصدار العديد من البيانات الصحفية والنداءات العاجلة للتحرك من أجل إطلاق سراح الأسيرتين، ووجهت الرسائل للقائد العسكري الإسرائيلي في الارض المحتلة وجهات أخرى في ” الحكومة الإسرائيلية ”، ولجهات دولية بهدف تشكيل الضغط على ” إسرائيل ” كالدول الأعضاء في البعثة الأوروبية والمبعوث في التعاون الخارجي وسياسة الجوار الأوروبية والممثل الخاص لحقوق الإنسان في السكرتارية العامة للاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

عقدت العديد من اللقاءات الصحفية والإذاعية حول الاعتقال الإداري بحق سلوى وسارة، وكانت قضيتهما مثيرة كونهما أصغر فتاتين تعتقلان رهن الاعتقال الإداري، وأصدرت المؤسسة بهذا الخصوص أوراق حقائق تناولت واقع الاعتقال الإداري وظروف المعتقلين والعلاقة مع العائلات والعالم الخارجي، وقام تحالف النساء من أجل السلام بتنظيم مظاهرة أمام السجن الذي احتجزت به سلوى وسارة مطالبين بإطلاق سراحهما.

أطلق سراح سلوى وسارة في بداية كانون ثاني ٢٠٠٩ بعد أن قضيتا سبعة شهور في الاعتقال الإداري ونعتقد أن إطلاق سراحهما جاء نتيجة للضغط الذي وجه لسلطات الإحتلال الإسرائيلي من قبل العديد من الجهات الرسمية الدولية.

الحملة التي أطلقت لسلوى وسارة كانت نقطة الانطلاق بالنسبة للمؤسسة نحو الحملة العامة التي خطط لإطلاقها ضد سياسة الاعتقال الإداري ،، عمليا قضية سلوى وسارة وظروفهما الخاصة ساهمت في إثارة قضية الاعتقال الإداري من جديد، وقامت المؤسسة بتجميع العديد من القضايا الأخرى وإعدادها لاستخدامها في

المستقبل ضمن الحملة العامة، كما وأعد فيلم وثائقي قصير حول الاعتقال الإداري، وأعدت دراسة قانونية حول الاعتقال الإداري بموجب "الأوامر العسكرية الإسرائيلية" وواقع المعتقلين الإداريين، سيتواصل العمل ضمن هذه الحملة أيضا في العام المقبل.

جولات خارجية:

شاركت المؤسسة وبالتنسيق مع مؤسسات دولية بإجراء جولتين خارجيتين خلال العام، الأولى كانت في جنوب أسبانيا مع مؤسسة تعنى بقضايا المرأة ASPA وكانت الجولة حول الأسيرات الفلسطينيات بشكل رئيسي وبشكل عام واقع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، شملت الجولة عقد لقاءات مع مؤسسات محلية ونشطاء مجتمعيين وإجراء مقابلات إذاعية محلية. الجولة الثانية نسقت مع منظمة العفو الدولية فرع إيرلندا وكانت حول الاعتقال الإداري شملت عقد محاضرات في ثلاث مدن مختلفة ولقاءات مع جهات رسمية كالمسؤول عن الشعبة السياسية في وزارة الخارجية، هذا اللقاء نسق مع منظمة العفو الدولية فرع إيرلندا ومنظمة Christian Aid، تم التركيز في هذا اللقاء على دور الدول كإيرلندا في دعم قضايا حقوق الإنسان الفلسطيني من خلال الإجراءات المختلفة التي يتم اتخاذها في هيئة الأمم المتحدة كالمراجعة الدورية التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان والذي قام بمراجعة تقرير إسرائيل في الثامن من ديسمبر، وخلال هذه المراجعة: يحق عادة للدول توجيه الأسئلة للدولة قيد المراجعة حول قضايا محددة. وكذلك التقت المؤسسة مع مدير وممثلين من صندوق العون الإيرلندي وقدمنا استعراضا لعمل المؤسسة وقضية المعتقلين الفلسطينيين وما يتعرضون له من انتهاكات في السجون الإسرائيلية ومراكز التحقيق. وقد كانت المؤسسة رتبت لنائبة الممثل الإيرلندي لدى السلطة الفلسطينية جولة ميدانية للقاء بعض من أهالي الاسرى والتعرف على أوضاعهم وأوضاع ابنائهم عن قرب.

وحدة التوعية والتدريب



وحدة التوعية والتدريب:

تهدف الضمير من خلال برنامج التوعية والتدريب توطيد العلاقة أولاً مع جمهور المنتفعين من أهالي أسرى وأفراد قد يتعرضون لتجربة الاعتقال كطلاب الجامعات والناشطين المجتمعيين، ولهذا تعمل المؤسسة على نشر المعلومات وتوضيح إجراءات الاعتقال والحقوق التي يجب احترامها من قبل سلطات الاحتلال، كذلك الآليات المتاحة للعائلات أو الأشخاص الذين يتعرضون للاعتقال لمواجهة الانتهاكات المختلفة التي قد يتعرضون لها، وتنفذ المؤسسة هذا الهدف من خلال عقد اللقاءات الجماهيرية في مختلف المدن والبلدات الفلسطينية في الأرض المحتلة.

الشق الثاني من برنامج التدريب موجه للمحامين العاملين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية ويهدف لرفع كفاءة هؤلاء المحامين في توفير الخدمة القانونية المهنية اللازمة للدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية، خاصة وأن القوانين العسكرية والإجراءات المعمول بها في هذه المحاكم تختلف عن القوانين والإجراءات في النظام القضائي الفلسطيني.

الشق الثالث يستهدف الناشطين المجتمعيين والذين لديهم الرغبة في العمل على قضايا حقوق إنسان تهمهم في مناطق سكنهم المختلفة، وهذا البرنامج يهدف الى توفير المعرفة لدى هؤلاء الناشطين بمواضيع حقوق الإنسان خاصة ما يتعلق منها بالحقوق السياسية والمدنية، وتوفير التدريب اللازم للناشطين حتى يكتسبوا القدرة على مواجهة الانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل السلطات المختلفة وذلك من خلال تدريبهم على آليات العمل المجتمعي للتصدي للانتهاكات وتغيير السياسات الرسمية.

إعرف حقوقك:

كانت المؤسسة قد أعدت في العام ٢٠٠٧ كتيباً يحوي كافة المعلومات اللازمة حول عملية الاعتقال والتحقيق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وشرحا حول كافة الأوامر العسكرية ذات العلاقة والإجراءات القانونية التي يجب أن يتوقعها كل شخص يتعرض لتجربة الاعتقال، وتم توزيع هذا الكتيب من خلال اللقاءات الجماهيرية التي عقدتها المؤسسة خلال العام ٢٠٠٨ أيضاً، كذلك تم توزيعه على بعض من المؤسسات المحلية والجامعات والمدارس بهدف نشر الوعي حول تجربة الاعتقال.

اللقاءات الجماهيرية:

عقدت المؤسسة ٦ لقاءات جماهيرية خلال العام توزعت على معظم مناطق الضفة الغربية، نسقت هذه اللقاءات مع أندية شبابية وأطر طلابية، مؤسسات محلية وبلديات:

- لقاء في منطقة بيت لحم، بالتنسيق مع اتحاد الشباب التقدمي ومؤسسة إبداع، وتم استضافة وزير شؤون الأسرى لدى السلطة الفلسطينية ومؤسسة نادي الأسير، حضر اللقاء ما يقارب ١٠٠ شخص بين ناشطين مجتمعيين وأسرى سابقين وممثلين عن الأحزاب والقوى الوطنية، تم تصوير اللقاء من قبل تلفزيون الرعاة المحلي وتم بثه في وقت لاحق.
- لقاء في مدينة طولكرم، بالتنسيق مع ISM ولجنة تعميم تجربة بلعين ولجان العمل الإجتماعي، حضر ٣٥ مشاركا غالبيتهم من الناشطين خاصة في الحملة ضد الجدار وبعض الأسرى السابقين، الهدف الرئيسي للقاء كان إرشاد هؤلاء الناشطين الى كيفية التعامل في حالات الاعتقال خاصة الاعتقالات الجماعية المرافقة لأنشطة مقاومة الجدار.
- لقاء في قرية بيت ريماء، نسق هذا اللقاء مع بلدية بني زيد الغربية ولجنة الأسير الفلسطيني، حضر اللقاء أكثر من ٦٠ شخصا غالبيتهم من أهالي الأسرى ومعتقلين سابقين، وتمحور النقاش حول الحقوق والإجراءات التي ترافق عملية الاعتقال والمحاكمة، ووجهت العديد من الأسئلة والاستفسارات المحددة من قبل الأهالي.
- لقاء في مدينة نابلس، نسق مع المركز الثقافي التنويري، وطلبة من كلية الحقوق في جامعة النجاح، حضر اللقاء حوالي ٣٥ شخصا من الطلبة وناشطين مجتمعيين واسرى سابقين، تركز اللقاء حول الحقوق ومراحل الاعتقال المختلفة وإجراءات المحاكمة.
- لقاءات في جامعة بيرزيت، تم تنسيق لقاءين مع حملة الحق في التعليم ومجلس الطلبة، كان الحضور ١٥ ناشطا طلابيا (أعضاء في مؤتمر مجلس الطلبة) كل مرة ، وتم التركيز على الحقوق والإجراءات.

أنشطة توعوية متفرقة:

بالإضافة لهذه اللقاءات الجماهيرية قامت الوحدة بتقديم تدريب خاص لعاملين اجتماعيين وأساتذة في المدارس وبالتنسيق مع مؤسسة التعاون الإيطالي وذلك في يومين تدريبيين عقد أولهما في مدينة رام الله والثاني في مدينة الخليل، وكان الهدف من هذا التدريب تزويد المشاركين بالمعلومات والمعرفة حول تجربة الاعتقال من جانبها القانوني الحقوقي، حيث تم التركيز على الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال وأهم المراحل التي يمر بها كل معتقل خاصة الأشبال وخصوصية التعامل معهم خلال الاعتقال وما يتعرضون له من تعذيب وانتهاكات أخرى خلال الاعتقال، التحقيق والمحاكمة وكذلك ظروف السجون، كانت اللقاءات مثمرة جدا وعبر المتدربون عن تقديرهم الكبير للمجهود والمعلومات القيمة التي زودت بهم.

للسنة الثالثة على التوالي تواصل الضمير تعاونها مع العيادة القانونية في جامعة القدس- أبو ديس، تستضيف المؤسسة خلال العام طالبين من كلية الحقوق بهدف تدريبهم على العمل في مؤسسة حقوق إنسان خاصة فيما يتعلق بالعمل القانوني على قضايا الأسرى، هذا الأمر يوفر فرصة للضمير أيضا للاستعانة بالعمل الطوعي للطلاب الذي يوفرونه خلال العام، كما وتقوم المؤسسة بإلقاء محاضرة للطلاب في الجامعة حول الأوامر والمحاكم العسكرية وقضايا الاعتقال، وترتب زيارة ميدانية للمحكمة العسكرية في منطقة عوفر العسكرية لطلاب العيادة القانونية بهدف التعرف عن قرب على إجراءات المحاكمات.

نفذت المؤسسة خلال العام وبالمشاركة مع تلفزيون فلسطين حلقتين توعويتين، من خلال برنامج لأجلكم الموجه للأسرى وعائلاتهم والذي يحظى بنسبة مشاهدة عالية من قبل الفئة المستهدفة وهناك إمكانية لمشاركة فعلية من قبلهم خلال الحلقة عبر الاتصالات الهاتفية، إحدى هذه الحلقات خصصت للأسيرات ضمن مشروع حماية الأسيرات. هذه التجربة عكست ضرورة التواصل مع الأسرى من خلال وسائل الإعلام المختلفة خاصة التلفزيونية والإذاعية، بهدف تعريفهم على حقوقهم والآليات التي يمكنهم استخدامها لمطالبة سلطات الاحتلال بتنفيذ التزاماتها بموجب المعايير الدولية الخاصة بمعاملة الأسرى، ولهذا ستعمل الضمير في المستقبل على تنمية هذه العلاقة من خلال عقد حلقات أكثر للتواصل مع الأسرى. وشاركت المؤسسة في حلقة إذاعية حول الأسيرات الفلسطينيات وحقوقهن بمناسبة يوم المرأة العالمي وبالتنسيق مع المركز الفلسطيني للإرشاد من خلال مشروع حماية الأسيرات.

خلال المراجعة السنوية في نهاية العام، خطت الضمير للبدء في برنامج توعية موجه للأسرى داخل السجون يركز على حقوقهم داخل الأسر، ولهذا الغرض ستعد الضمير دليلا خاصا حول هذه الحقوق ليوزع داخل السجون، بالإضافة الى حلقات توعية إذاعية تبث من خلال المحطات المحلية التي يمكن للأسرى الاستماع لها.

تدريب المحامين:

قررت المؤسسة وبناء على تجربة العام الماضي ٢٠٠٧، الاستمرار في برنامج تدريب المحامين الفلسطينيين العاملين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية على القوانين، الأوامر العسكرية والإجراءات الخاصة والمعايير الدولية ذات العلاقة بهدف رفع كفاءتهم لتوفير الدعم القانوني المهني للأسرى في هذه المحاكم.

طورت المؤسسة المستوى الثاني من التدريب، حيث كانت قد نفذت مستوى التدريب الأول في العام ٢٠٠٧ وكانت التوصية من المتدربين ضرورة مواصلة مثل هذا التدريب مع توفير مستوى متعمق أكثر في القانون الجنائي الإسرائيلي وقوانين البيئات، وفعلا أعدت المؤسسة هذا الأمر وجهزت كافة المتطلبات لعقد التدريب في نيسان ٢٠٠٨.

انتسب للتدريب ٩ محامين من العاملين في المحاكم العسكرية من منطقة رام الله ونابلس وجنين، نفذت ٦ لقاءات بواقع ٣ ساعات تدريبية لكل لقاء، تناولت مواضيع كإجراءات الاعتقال خاصة بعد تقديم لائحة اتهام،

الاعتقال حتى نهاية الإجراءات، الطعونات الأولية بعد تقديم لائحة الاتهام، سماع الشهود خلال المحاكمة، التحقيق والتحقيق المضاد مع الشهود. لم يتم تنفيذ كافة اللقاءات التي رتب لها وهي ١٠ لقاءات، وكانت أهم الأسباب لهذا هي قيام بعض المؤسسات بعقد تدريب شبيه في نفس الوقت، كانت الضمير على علم بهذا البرنامج بل كانت من بين المؤسسات التي تم استشارتها من قبل هذه المؤسسات قبل إعداد برنامج تدريبها وقد أبلغت الضمير هذه المؤسسات عن موعد التدريب الذي ستقوم به، ولكن للأسف قامت هذه المؤسسات بعقد تدريبها في وقت أبكر مما كان مخططا له. السبب الآخر كان عدم التزام كافة المتدربين بحضور كافة اللقاءات.

هذه التجربة دعت بالضمير لمراجعة وإعادة تصميم برنامج متكامل من ثلاث مستويات للتدريب، ووضع معايير تساعد في ضمان التزام المشاركين، وضرورة التنسيق مع المؤسسات المحلية العاملة في الدفاع عن الاسرى لطرح البرنامج عليها واستقطاب المحامين العاملين لديها للمشاركة في هذه التدريبات، هذه الآليات سيتم العمل بناء عليها في السنة القادمة لتفادي أي معيق يؤثر على سير البرنامج.

الضمائر:

يستهدف هذا البرنامج الناشطين المجتمعيين والأفراد المعنيين بالعمل على قضايا حقوق الإنسان بصورة طوعية وفردية بعيدا عن العمل المؤسسي، وتهدف المؤسسة من هذا البرنامج إحياء العمل الطوعي الجماهيري في الدفاع عن الحقوق والحريات السياسية والمدنية في المجتمع الفلسطيني. يبنى هذا البرنامج من شقين الأول يطرح المفاهيم العامة النظرية حول الحقوق السياسية والمدنية من وجهة نظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والشق الثاني يعنى بتوفير التدريب على مفاهيم العمل الميداني كالتوثيق، بناء حملة، استهداف صناع القرار وتجنيد الرأي العام للدفاع عن الحق أو القضية المستهدفة، ويتضمن هذا الشق جانبا عمليا سيقوم به المشاركون بتنفيذ أنشطة عملية تستهدف حقوقا معينة من الحقوق السياسية والمدنية التي يعتقدون أنه تم انتهاكها ويرغبون في التصدي لهذه الانتهاكات.

خلال العام تم إعداد ورقة تعريفية ببرنامج الضمائر والجامعات والمؤسسات التي سيتم استهدافها. تعكس الفكرة ومجمل الأنشطة بهدف توزيعها على المراكز الشبابية . تم تحديد مختلف المراكز والأندية الشبابية والمؤسسات والجامعات التي سنعرض عليها فكرة برنامج الضمائر، وشملت مراكز في مختلف محافظات الضفة الغربية، قامت منسقة البرنامج بإجراء زيارات ميدانية للتعريف ببرنامج الضمائر في كل من مناطق بيت لحم، الخليل، رام الله، طولكرم، قلقيلية وجنين، في هذه اللقاءات تم توزيع استمارة انتساب كانت قد اعدت مسبقا بهدف تحديد قدرات ومعرفة كل من الاشخاص الراغبين بالانضمام للبرنامج وخلفياتهم وتجاربهم السابقة في العمل المجتمعي الطوعي. تم توزيع ٢٢٠ استمارة على المواقع المختلفة وتم إرسال ٨٦ استمارة من قبل أشخاص عبروا عن رغبتهم في الانضمام للبرنامج، تم فرز الاستمارات بناء على معايير حددت مسبقا لاختيار المنتسبين وتم إجراء مقابلات فردية لكل منتسب، على أثر ذلك تم اختيار ٥٠ منتسبا للمشاركة في برنامج الضمائر.

عقد اللقاء الاول للمجموعة وهو اللقاء التأسيسي ، وفيه تم نقاش البرنامج بشكل معمق، تم نقاش مفهوم الحقوق السياسية والمدنية وتم توزيع المجموعة لمجموعات عمل مصغرة لنقاش ما هي المواضيع التي ترغب المجموعات بالعمل عليها خلال البرنامج، وتم اختيار ثلاثة مواضيع رئيسية، سيبدأ العمل الفعلي على البرنامج مع مطلع العام القادم.

هناك بعض المعوقات اثرت على سير البرنامج، منها عدم الحصول على عدد كاف من استمارات الانتساب في البداية مما يتيح اختيار العدد المطلوب للمشاركين في البرنامج، هذا الأمر أدى إلى تمديد فترة عرض البرنامج واستقطاب الناشطين وتنفيذ زيارات ميدانية إضافية مما أطال مرحلة الانتقال. بتقييمنا يعود هذا للتردد الذي بدر بين بعض المشاركين في اللقاءات لطرح البرنامج من الالتزام طويل المدى لمدة عام وأكثر.

الوحدة الإدارية والمالية



الوحدة الإدارية والمالية:

اهم الإنجازات على صعيد توفير البيئة الداخلية الداعمة للمؤسسة وطاقم العاملين بغية تحقيق الأهداف، كان الانتقال لمقر جديد مع بداية العام حيث وفر بيئة عمل أفضل وعكس نفسه على الأداء بشكل واضح. واصلت الوحدة العمل خلال العام بروح التقويم الذي جرى في العام ٢٠٠٧ وتوصياته حول إدارة الموارد البشرية والمالية وتنظيم الشؤون الإدارية.

مجلس إدارة المؤسسة ومن خلال الاجتماعات الدورية التي عقدها خلال العام (بلغت ٦ اجتماعات كما جاء في النظام الأساسي) قام بتعديل النظام الأساسي، نظام العاملين، كتيب السياسات والإجراءات، الهيكلية الإدارية للمؤسسة والوصوف الوظيفية، وتم عرض هذه الوثائق على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي الذي عقد في تموز وأقرت كافة التعديلات وصادق عليها.

أنجز مجلس الإدارة أيضا إعداد نظام سلم رواتب متكامل للمؤسسة واعتمد من الهيئة العامة ودخل حيز التنفيذ في آذار من العام. راجع مجلس الإدارة الاحتياجات التوظيفية بناء على الهيكلية الجديدة والحاجة الفعلية لتنفيذ خطة العمل بنجاحة، اقر توظيف مدير برامج للمؤسسة وتم التوظيف من نيسان، وأقر توظيف منسق للضغط والمناصرة بوظيفة كاملة وتم توظيف منسقة من حزيران، كما وأقر توظيف منسق ضغط ومناصرة بوظيفة جزئية لمشروع حماية الاسيرات وتم التوظيف ايضا من حزيران، وأقر توظيف باحث ميداني لمشروع حماية الاسيرات وتم التوظيف من بداية العام. كما وتم توظيف محامي متفرغ لبرنامج زيارات السجون في الجانب الإسرائيلي ومنسقة جديدة لوحدة التوعية والتدريب خلال العام. تطور الموارد البشرية بهذا الشكل ساهم بشكل نوعي في تطوير الأداء العام للمؤسسة وعكس نفسه على حجم ونوعية الانتاج.

خلال العام استكملت كافة النماذج الإدارية الضرورية لمراقبة وإدارة الموارد البشرية كجدول الدوام والإجازات، تعويضات نهاية الخدمة، صندوق التوفير، التأمين الصحي والرواتب، وكان هناك متابعة وتوثيق دوري لكافة التفاصيل.

الرقابة والتقييم:

عندما قامت المؤسسة بعملية التخطيط الاستراتيجي في العام ٢٠٠٥ ووضعت خططها الاستراتيجية لخمس سنوات حددت مؤشرات القياس بناء على الأهداف الاستراتيجية والأهداف المرحلية والأنشطة، ولكن لم تتوفر الإمكانية لإجراء التقييم بناء على هذه المؤشرات إلا منذ العام ٢٠٠٦، وعليه بدأت المؤسسة منذ العام ٢٠٠٧ بالالتزام بإجراء التقييم بناء على المؤشرات التي وضعت. التجربة العملية أثبت أن هناك بعض المؤشرات

صعبة القياس وبعضها بحاجة لتطوير ولهذا واصلت المؤسسة أيضا خلال العام ٢٠٠٨ النقاش والجدل حول المؤشرات بهدف تطويرها أكثر. وضمن عملية التقييم، التزمت كافة الوحدات بتقديم تقارير شهرية حول سير العمل وتنفيذ الأنشطة بناء على الخطة التشغيلية وأهم النتائج لها، وعرضت هذه التقارير من خلال اجتماعات دورية لكافة وحدات العمل، جرى تقييم داخلي نصف سنوي للخطة وتم اعتماد تعديلات على الأنشطة المختلفة بناء على هذا التقييم، مع نهاية العام قامت كل وحدة بإعداد تقرير تقييمي نهائي لكافة الأنشطة والمخرجات خلال العام. تجدر الإشارة أنه فيما يتعلق ببعض الأنشطة تم تطوير آليات لجمع المعلومات حول المؤشرات كبناء استمارات خاصة للتقييم، مثلا استمارة رضى المستفيدين عن الخدمات القانونية، استمارة تقييم تدريب المحامين.

اما على صعيد تقييم أداء الكادر فقد تم إجراء التقييم بنهاية العام وتم عرضه وإقراره من قبل مجلس الإدارة مع بداية ٢٠٠٩، تمت عملية التقييم بناء على الهيكلية الإدارية حيث قام كل مدير وحدة بتقييم زملاء العاملين في وحدته وقامت مديرة المؤسسة بتقييم مدراء الوحدات والعاملين في الوحدة الإدارية والمالية، نفذ التقييم بناء على نموذج تقييم مسبق مقسم لثلاثة ابواب، الأول يتعلق بمهارات إدارية عامة والثاني يتعلق بالمهارات بناء على الوصف الوظيفي لكل موظف والباب الأخير يتعلق بالانتماء للمؤسسة وأهدافها والعلاقة مع الزملاء. بعد إجراء التقييم أعطيت الفرصة لكل موظف بالاطلاع على التقييم ووضع ملاحظاته، وشمل التقييم أيضا توصيات حول الاحتياجات التدريبية لتطوير المهارات لكل موظف، وبناء على هذه التوصيات مع تقييم الاحتياجات الذي أعد مسبقا تم العمل على بناء خطة لتطوير القدرات للكادر في العام ٢٠٠٩.

تطوير القدرات:

خلال العام شارك ثلاثة من طاقم الوحدة القانونية ووحدة التوثيق والدراسات بدورة تدريبية متخصصة بموضوع التوثيق قدمتها مؤسسة الحق، وشارك موظف آخر من الوحدة القانونية في دورة تدريب مدربين قدمها الائتلاف الأهلي للمؤسسات، وشاركت مديرة المؤسسة بورشة التدريب التي عقدتها **Christian Aid** مؤسسة في بروكسل حول آليات الضغط والمناصرة في الاتحاد الأوروبي.

طبيعة عمل المؤسسة مع المعتقلين وأسرههم والتعامل مع قضاياهم والانتهاكات التي يتعرضون لها يوميا وتواصل حملات الاعتقالات وتكثيفها في بعض المواقع، كل هذه العوامل الضاغطة أدت الى الاستنتاج ان هناك ضرورة لإجراء أنشطة دعم وتفرغ لطاقم العاملين في المؤسسة وقد تم الاتفاق على أن يدرج هذا الاحتياج في خطة عام ٢٠٠٩ لبحث افق التعاون مع المؤسسات المحلية التي ممكن أن توفر مثل هذا الدعم لطاقم الضمير.

تطوير الموارد للمؤسسة وضمن الاستمرارية:

نجحت المؤسسة خلال العام بتطوير علاقات جديدة مع هيئات دولية جديدة تفتح الافق أمام المؤسسة لتطوير مصادرها المالية في المستقبل، هناك أربع مؤسسات اسبانية جديدة بادرت لتطوير العلاقة مع الضمير واطلعت على برامج العمل والخطة الاستراتيجية، بعضها قد تبني برامج محددة كبرنامج القانوني

تدريب المحامين أو الضمائر بهدف توفير التمويل لهذه البرامج في المستقبل. من جهة أخرى نجح أداء مؤسسة الضمير في المشروع المشترك مع صندوق المرأة الإنمائي حول حماية الأسيرات الفلسطينيات، دعى بصندوق المرأة مواصلة المشروع لعام إضافي بل وتوسيع مهمات الضمير في المشروع وتم اختيار الضمير لمتابعة الجانب القانوني وكذلك جانب التوثيق والضغط والمناصرة، هذا يعكس المهنية العالية التي تابعت بها المؤسسة المشروع في المرحلة الأولى ويعكس الثقة العالية من جانب الشركاء وإيمانهم بقدرة الضمير. كذلك عبر الشركاء الأساسيين للمؤسسة والذين دعموا مسيرتها في أحلك الظروف عن رغبتهم في مواصلة هذا الدعم وتطويره، كمؤسسة الدعم المسيحي والمنظمة المسيحية الخيرية الدولية، ومؤسسة التضامن الدولي الأسبانية والتي قد طورت علاقتها من خلال دعم ل خطة المؤسسة لفترة ٤ سنوات إضافية. كما وحازت المؤسسة على ثقة مركز تطوير المؤسسات الذي أصبح مسؤولاً عن إدارة الدعم من جانب أربع دول أوروبية مختلفة، وافر الدعم للمؤسسة لعام ونصف من تموز ٢٠٠٨.

استمرت الضمير أيضا في تطوير علاقاتها مع شركائها الحاليين، فقد قامت المؤسسة بزيارة لمكتب مؤسسة صندوق الدعم الإيرلندي ضمن الجولة التي نفذت في نوفمبر حول الاعتقال الإداري، تم تعريفهم على عمل الضمير بصورة شاملة وتقديم عرض مفصل حول قضية الاعتقال الإداري وقضية المعتقلين الفلسطينيين بشكل عام، وكانت المؤسسة قد نظمت جولة ميدانية للمثلية الإيرلندية في مناطق السلطة الفلسطينية لبعض من أهالي المعتقلين الإداريين في وقت سابق من العام.

تابعت الضمير خلال العام المشاركة في عملية التخطيط المستمرة مع المنظمة المسيحية الخيرية الدولية بهدف بناء برامج تتيح إمكانية العمل المشترك وتعزيزه وتطوير فرص التعاون بين مختلف المؤسسات المحلية، من هذا المنطلق استمرت المؤسسة بالتعاون مع بقية الشركاء في العمل على المشروع الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

استطاعت المؤسسة خلال العام الحفاظ على مستوى التطور الذي قد بدأت به منذ ٢٠٠٧، من ناحية توسيع الأنشطة وكذلك من ناحية تطوير كادر الموظفين. وبفضل الثقة العالية التي عبر عنها مختلف الشركاء من خلال الاستمرار في تقديم الدعم وتطويره حيناً وتوفير الدعم الجديد أحيانا، أتاحت الفرصة للمؤسسة بوضع خطة عمل وموازنة للعام ٢٠٠٩ تعكس هذا التطور وتفتح آفاقاً جديدة، وتعزز الشعور بالاستقرار وإمكانية التطور مستقبلاً.

علاقات المؤسسة على الصعيد المحلي تعكس احتراماً وتقديراً لدور المؤسسة وما تقدمه بخصوص قضية الأسرى الفلسطينيين وقضايا حقوق الإنسان الفلسطيني عامة، دعت المؤسسة خلال العام للمشاركة في عشرات اللقاءات والورشات والمؤتمرات المحلية، من الجهات الرسمية كوزارة العدل ووزارة الأسرى ووزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس القضاء الأعلى، ومن المؤسسات المحلية العاملة منها في مجال حقوق الإنسان وقضايا المرأة والشباب ومختلف القضايا الاجتماعية ذات الأهمية للمجتمع المدني الفلسطيني في الأرض المحتلة. من أبرز هذه الأنشطة التي عكست ثقة المجتمع الفلسطيني بمؤسسة الضمير كانت زيارة وفد من الكتلة البرلمانية الإصلاح والتغيير للمؤسسة بهدف التعرف أكثر على دور المؤسسة والخدمات القانونية التي تقدمها للأسرى ونقاش فرص التعاون من أجل نصر قضية الأسرى، وتعبيراً عن التقدير للمؤسسة التي وفرت الدعم القانوني لبعض من أعضاء البرلمان الفلسطيني الذين تم اعتقالهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي .



الملاحقا

جدول رقم (١): زيارات السجون والمعتقلات الإسرائيلية حسب هدف الزيارة

المجموع	عزل	أسرى القدس	إجراءات شكوى	متابعة قانونية	اعتداء ضرب/تعذيب	حالات مرضية	إداري	أطفال	نساء	ظروف توقيف	ظروف سجن	متابعة تحقيق	
٩			١	١		١				١	٣	٢	كانون ثاني
٧				١			١			١	٣	١	شباط
١٢			١	٢				١	١	١	٤	٢	آذار
٩			١	٢							٣	٣	نيسان
٦				١		١					٤		أيار
١٥		١		١		٢	٣	١	١	١	٥		حزيران
٢٦	١		١	٢	٢	٤			٥	١	٧	٤	تموز
١٦	١		١	٢		١	٠	٠	٣	٠	٤	٤	آب
٢٥	١			٣	٣	٣	٤	٢	٠	٠	٨	١	أيلول
٢٠				٣		٢	٢	٢		١	٥	٥	تشرين أول
٣٥	١		٢	٥	٢	١		١٤		٢	٦	٢	تشرين ثاني
١١					٢	٢					٣	٤	كانون أول
١٩٢	٤	١	٧	٢٣	٩	١٧	١٠	٢٠	١٠	٨	٥٥	٢٨	المجموع

جدول رقم (٢): زيارات السجون والمعتملات الإسرائيلية حسب مراكز الإعتقال

السجون المدنية (المركزية)																		
إيشل بئر السبع	أوهالي كيدار بئر السبع	شيكما (عسقلان المجدل)	مستشفى الرملة (مراش)	نيفيه تيرتسا (الرملة نساء)	أيلون الرملة	نيتسان الرملة	هداريم	هشارون (رجال)	هشارون (تلموند نساء)	هشارون (تلموند أشبال)	رومونييم	أشموريت (كفار يونا)	الدامون	مجدو	جليبوع	شطة	عوفر	
														١		١	١	كانون ثاني
		١													١			شباط
								١	١	١	١			١				آذار
														١	١	١	١	نيسان
			١											١	١	١		أيار
١							١	١	١	١								حزيران
		١	١					١			١		٤	١				تموز
	١		١						١				٢	١				أب
١	١						١	١		١					١	١	١	أيلول
		١												٢	١		١	تشرين أول
					١		١			١			٢	١	١	١	١	تشرين ثان
			١				١									١	١	كانون أول
٢	٢	٣	٤	٠	١	٠	٤	٤	٣	٤	٢	٠	٨	٩	٦	٦	٦	المجموع
																	٧٥	مجموع

المجموع	مراكز توقيف أخرى (محطات شرطة، معسكرات، سجون، مراكز تحقيق، ... الخ)	مراكز التحقيق				مراكز التوقيف العسكرية									
		عسقلان	المسكوبية	الملبس بيتح تكفا	الجلمة كيشون	إيرز؟؟؟	عصيون	بنيامين عوفر	حوارة	قدوميم	سالم	النقب (كتسيعوت)	ريمون	نضحة	ديكل بئر السبع
٧			٢							١				١	
٦			١							١	١	١			
٨				١	١					١					
٧			٢		١										
٤															
٧										١	١				
١٤		١	١	٢					١						
١٠			١	٢	١										
١٢				١							١	١	١		
١٣			٣	٢	١					١	١				
١٤			١				١		١			١	١		
٩				١	٣						١				
٥٣	٠	١	١١	٩	٧	٠	١	٠	٢	٠	٥	٥	٣	٣	٠
١١١	٠				٢٨					٨					

جدول رقم (٣): مقارنة بين الزيارات التي تمت في الاعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨

	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
بيتح تكفا	٩	٥	٦
الجملة	٧	٢	٨
تحقيق عسقلان	١	٤	٣
المسكوبية	١١	٣٢	٤٣
المجموع	٢٨	٤٣	٦٠
مرفق الاعتقال			
عصيون	١	٢	٠
قدوميم	٠	٠	٠
بنيامين	٠	٠	٠
حوارة	٢	١	٠
سالم	٥	٤	٠
المجموع	٨	٧	٠
مرفق الاعتقال			
عوفر	٦	٤	٢
شطة	٦	٣	٢
جلبوع	٦	٤	٤
مجدو	٩	٣	٢

الدامون	١	٢	٨
تلموند الأشبال	٢	٣	٤
تلموند نساء	٤	٣	٣
هشارون رجال	٣	٤	٤
هدريم	٦	٧	٤
نيتسان	٢	٢	٠ (مغلق حاليا)
أيلون	١	٠	١
نفي ترتسيا	١	٠	٠
مستشفى الرملة	٤	٢	٤
عسقلان	٥	٢	٣
أوهليكندار	٣	١	٢
أيشل	٣	٤	٢
نضحة	٣	١	٣
ريمون	١	٢	٣
النقب	٢	٤	٥
ريمونيم			٢ (مغلق حاليا)
المجموع	٥١	٥١	٧٥

جدول رقم (٤)

زيارات السجون ومراكز الإعتقال لدى السلطة الفلسطينية

المجموع	الشرطة							الأمن الوقائي				المخابرات العامة				الاستخبارات العسكرية				الشهر			
	رام الله	أريحا	قلقيلية	سلفيت	طولكرم	بيت لحم	الخليل	جنين	أم الشرايط	بيتونيا	رام الله	أريحا	نابلس	أريحا	نابلس	خليل	جنين	رام الله	أريحا		رام الله	نابلس	جنين
٠																							كانون ثاني
٠																							شباط
٠																							اذار
١													١										نيسان
٠																							ايار
٠																							حزيران
٤																			١	١	١	١	تموز
٠																							اب
٥									١					١	١						١	١	ايلول
٠																							تشرين اول
٢	١						١																تشرين ثاني
٠																							كانون اول
١٢							٢					١						٣				٦	